الحدث

وضع مسار اليوم الانتخابي الأميركي البلاد أمام أزمة جديدة، قد لا تنتهي إلا أمام القضاء. فما كان متوقعاً قد حصل بتقارب نتائج الانتخابات بين الرئيس دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، مع بقاء نتيجة ولايات حاسمة غير واضحة حتى مساء أمس، ليتجه ترامب لإعلان فوزه مبكراً ملوحاً باللجوء إلى المحاكم لإلغاء أصوات متأخرة بدا أنها تصب في صالح منافسه وقد تحسم السباق لمصلحته. في المقابل، أعلن بايدن استعداده لمعركة قضائية، فيما لا تزال المخاوف من عنف قائمة

الانتخابات الأميركية

ترامب يمهد لمعركة قضائية

عمليات الفرز قد تستمر لأيام (جيف كوالسكي/ فرانس برس)

واشنطن ـ العربي الجديد

حصل ما كان الكثير من الأميركيين يخشونه، بتقارب نتائج الانتخابات الرئاسية بين الرئيس دونالد ترامب ومنافسه الديمقراطي جو بايدن، مع بقاء ولايات حاسمة للفوز حتى مساء أمس غير معروفة النتائج، ليعزز ترامب المشهد الضبابي بإعلان فوزه مبكراً على الرغم من أن النتائج الرسمية لم تكن قد صدرت بعد، فيما منافسه كان يتقدّم عليه جزئياً بـ238 صوتاً من أصوات كبار الناخبين (المجمع الانتخابي) مقابل 213 للرئيس المنتهية ولايته، علماً أن المرشح يحتاج إلى 270 صوتاً للفوز.

وما زاد من التوقعات بالتوجه لمعركة قضائية طويلة، تشكيك ترامب في عمليات الفرز ومطالبته بوقفها، في ولايات كان يتقدّم فيها، وتأكيده أنه سيلجأ إلى المحكمة العليا، التي يحظى الجمهوريون بالأغلبية فيها، في ما بدت محاولة من الرئيس لوقف فرز أصوات الاقتراع المبكر عبر البريد والتي أشارت الترجيحات إلى أنها تميل للديمقراطيين. وهو ما رد عليه فريق بايدن سريعاً بتأكيد الاستعداد لأي نزاع قضائي متعلق بالانتخابات في أي محكمة أميركية.

لكن الأمر المطمئن الوحيد للأميركيين كان عدم حصول مواجهات عنفية في الشوارع حتى مساء أمس، على الرغم من أن هذا الأمر كان وارداً، ودفع الكثير من المتاجر لتغطية واجهاتها بالخوف تحسباً لأعمال عنف بعض مراكز المدن خوفاً من عمليات سرقة واعتداءات. وفيما كانت تتواصل عمليات الفرز على مدى ساعات يوم أمس، خرج مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) يدعو الأميركيين إلى الحصول على نتائج الانتخابات من مصادر موثوقة ورسمية.

وفي الساعات شارك فيها 160 مليون أميركي مع تقدير نسبة المشاركة بـ66,9 في المائة مقابل 59,2 في المائة عام 2016، فشل الديمقراطيون في تحقيق طموحاتهم بموجة مد ديمقراطي تحسم النتيجة بشكل واضح لصالحهم، وخسروا ولايات مهمة، أبرزها فلوريدا وأوهايو وتكساس. كما صوتت إنديانا وكنتاكي وألاباما وإيداهو وتينيسي بين ولايات أخرى لصالح ترامب. في المقابل، خطف بايدن الفوز في أريزونا، المعقل السابق للمحافظين، إضافة إلى كاليفورنيا وفرجينيا ونيويورك وكولورادو وديلاوير. لكن بقي عليه الفوز بولايتين على الأقل من الولايات الثلاث المتنازع عليها في الشمال (بنسلفانيا وميشيغن وويسكونسن) التي سبق أن فاز فيها ترامب قبل أربع سنوات. وفي هذه الولايات قد يستمر فرز الأصوات لعدة أيام، لا سيما بسبب المستوى القياسي للتصويت عبر البريد. وكما كان متوقعاً، استفاد الديمقراطيون بالسيطرة على مجلس النواب، أما مصير مجلس الشيوخ فكانت المؤشرات تشير إلى استمرار سيطرة الجمهوريين عليه.

وفي ظل هذه الصورة الغامضة، سارع ترامب لإعلان فوزه، ليرد عليه فريق بايدن بشكل سريع. وقال ترامب في كلمة مقتضبة في البيت الأبيض «بصراحة، فزنا في الانتخابات»، متحدثاً عن «تزوير»، لكن من دون تقديم أي دليل ملموس على ذلك، وطالب بشكل مبهم جداً «بوقف (فرز) كل الأصوات»، مؤكداً أنه يعتزم اللجوء إلى المحكمة العليا. إعلان ترامب فوزه بشكل سابق لأوانه جاء عند الساعة 02,20 بالتوقيت المحلي فجر الأربعاء، وهو أمر غير مسبوق لرئيس أميركي فيما لا تزال الولايات تقوم بفرز الأصوات. وصوّت أكثر من مائة مليون ناخب، وهو رقم قياسي، قبل اليوم الانتخابي بسبب الخوف من ازدحام في مكاتب الاقتراع في أوج انتشار فيروس كورونا.

وعاد ترامب للتغريد عبر «تويتر» عصر أمس قائلاً «الليلة الماضية كنت متقدماً، في كثير من الأحيان بشكل كبير في العديد من الولايات الرئيسية، في جميع الحالات تقريباً. ثم بدأت هذه الولايات تختفي بطريقة سحرية بظهور بطاقات انتخابية مفاجئة». وقبلها، كتب عبر «تويتر»: «نحن متقدمون وبفارق كبير، لكنهم يحاولون سرقة الانتخابات. لن نسمح لهم بذلك أبداً. لا يمكن الإدلاء بأصواتهم بعد إغلاق صناديق الاقتراع».

> ترامب: متقدمون بفارق كبير لكنهم يحاولون سرقة الانتخابات
>
> حملة بايدن: سندافع عن حق كل أميركي في احتساب صوته

في المقابل، ردت مديرة حملة بايدن بالقول إن المرشح الديمقراطي في طريقه للفوز بالانتخابات، وسيحصد مزيداً من مقاعد المجمع الانتخابي أكثر من أي مرشح، مضيفة «نحن في طريقنا للفوز بميشيغن وويسكونسن وبنسلفانيا بفارق أكبر مما حققه ترامب عام 2016». وكانت المديرة جين أومالي ديلون قد اعتبرت في بيان سابق أن تصريحات ترامب التي دعا فيها إلى وقف فرز الأصوات «فاضحة وغير مسبوقة». وقالت إن الديمقراطيين مستعدون لمواجهة في القضاء في حال لجأ الرئيس إلى المحكمة العليا لطلب وقف فرز الأصوات كما سبق أن أعلن. وكتبت ديلون أن «تصريح الرئيس بخصوص وقف فرز الأصوات التي تم الإدلاء بها في المهلة المحددة فاضح وغير مسبوق». وأضافت أن «جو بايدن وكامالا هاريس»، المرشحة لمنصب نائب الرئيس، «سيدافعان عن حق كل الأميركيين في أن تحتسب كل أصواتهم بغض النظر عن صوتوا». وتابعت «نحن واثقون أنه مع انتهاء العملية، سيكون جو بايدن الرئيس المقبل للولايات المتحدة». يمكن الإدلاء بأصواتهم بعد إغلاق صناديق الاقتراع».

في المقابل، ردت مديرة حملة بايدن بالقول إن المرشح الديمقراطي في طريقه للفوز بالانتخابات، وسيحصد مزيداً من مقاعد المجمع الانتخابي أكثر من أي مرشح، مضيفة «نحن في طريقنا للفوز بميشيغن وويسكونسن وبنسلفانيا بفارق أكبر مما حققه ترامب عام 2016». وكانت المديرة جين أومالي ديلون قد اعتبرت في بيان سابق أن تصريحات ترامب التي دعا فيها إلى وقف فرز الأصوات «فاضحة وغير مسبوقة». وقالت إن الديمقراطيين مستعدون لمواجهة في القضاء في حال لجأ الرئيس إلى المحكمة العليا لطلب وقف فرز الأصوات كما سبق أن أعلن. وكتبت ديلون أن «تصريح الرئيس بخصوص وقف فرز الأصوات التي تم الإدلاء بها في المهلة المحددة فاضح وغير مسبوق». وأضافت أن «جو بايدن وكامالا هاريس»، المرشحة لمنصب نائب الرئيس، «سيدافعان عن حق كل الأميركيين في أن تحتسب كل أصواتهم بغض النظر عن صوتوا». وتابعت «نحن واثقون أنه مع انتهاء العملية، سيكون سابق إنه «على الطريق الصحيح للفوز». وأضاف أمام مناصريه في ويلمينغتون في ديلاوير «حافظوا على إيمانكم، سنفوز!». وتابع «نعتقد أننا على الطريق الصحيح للفوز بهذه الانتخابات»، داعياً إلى «التحلي بالصبر».

هذه التصريحات جعلت الأمور مفتوحة على كل الاحتمالات وهو ما دفع الصحافي في «فوكس نيوز» كريس والاس للقول: «إنه وضع قابل للاشتعال للغاية، ولقد رمى الرئيس الشرارة لتو».

وبدا الانقسام واضحاً أيضاً في الشارع، بعد شهور من تحذير ترامب من خطر وصول «يسار راديكالي» إلى السلطة عازم على تحويل أكبر اقتصاد في العالم إلى «فنزويلا على نطاق واسع»، مقابل تحذيرات ديمقراطية من العواقب التي قد تكون مدمرة للمؤسسات الديمقراطية في حال فوز ترامب بولاية ثانية. وقالت فيرونيكا كاسترو، وهي مدرّسة التقتها وكالة «فرانس برس» في مركز اقتراع في إيستون في بنسلفانيا «أريد التخلص من ترامب. فلا مجال لأن نمضي أربع سنوات إضافية معه». في المقابل، صوّتت كارلا خيمينس الأميركية من أصول كوبية لترامب في ميامي، مؤكدة للوكالة «إننا نحتاج إلى رئيس قوي يدافع عن بلاده ويحميها».

لكن اليوم الانتخابي مر من دون حوادث أمنية كبيرة، على الرغم من قلق برزت مؤشراته بتحصين متاجر عدة في واشنطن ولوس أنجليس ونيويورك وغيرها واجهاتها تحسباً لأعمال عنف قد تلي الانتخابات. وأمام برج ترامب، انتشرت تعزيزات أمنية مع متاريس وعدد كبير من عناصر الشرطة. وشهدت شوارع بورتلاند تظاهرة حمل خلالها بعض المشاركين البنادق وأحرقوا أعلاماً أميركية. وقال أحد المتظاهرين لوكالة «فرانس برس»: «نحن لا نحبذ أياً من المرشحين، لقد صوتت بشكل مخجل لبايدن، ولكن إذا حصل ترامب على أربع سنوات أخرى، فسيصاب الناس بالجنون». وردد كثيرون شعارات مناهضة لترامب وكذلك رئيس بلدية بورتلاند تيد ويلر. وبحلول الساعات الأولى من يوم الأربعاء، لم تكن الشرطة قد تعرضت للمتظاهرين الذين شارك بعضهم في وقت سابق في مسيرة سلمية ضمت 400 شخص نظمتها حركة «حياة السود مهمة» حول شرق بورتلاند. وتقدم المسيرة التي استمرت ثلاث ساعات موكب ضمنه ما لا يقل عن ستة متظاهرين مسلحين ببنادق هجومية وسكاكين. وفي سياتل، قالت الشرطة إنها اعتقلت ثمانية أشخاص بعد تظاهرات ومسيرات خرجت في المدينة. وذكرت قناة محلية أنه لم ترد تقارير عن وقوع إصابات. وقالت شرطة سياتل إن من بين المعتقلين شخصاً قام بوضع مسامير على طريق وآخر اخترق بسيارته حاجزاً. وتجمع أكثر من ألف شخص للاحتجاج قرب ساحة «حياة السود مهمة» التي يفصلها مبنى واحد فقط عن البيت الأبيض، بينما تظاهر مئات آخرون عبر أجزاء من وسط واشنطن، وقاموا بإعاقة حركة المرور وإطلاق الألعاب النارية. كما اندلعت احتجاجات متفرقة في مدينة نيويورك، من دون وقوع أعمال عنف خطيرة.

لكن مرور اليوم الانتخابي من دون حوادث خطيرة، لا يعني أن الولايات المتحدة ستتجه إلى الهدوء، خصوصاً أن التصريحات وتقارب النتائج دلّا على اتجاه للجوء إلى القضاء بخصوص إجراءات التصويت والفرز في الولايات الحاسمة، وهو ما مهّد له ترامب أمس. ففي ولاية ويسكونسن، يبدو أن الرئيس سيطلب إعادة الفرز فيها. ويسمح قانون الولاية للمرشح الذي يبدو أنه خاسر بدفع تكاليف إعادة الفرز إذا كان هامش الهزيمة أقل من 1 في المائة. ولدى الحملتين فرق من المحامين على استعداد للانتقال إلى الولايات الحاسمة إذا كانت هناك تحديات قانونية، ومنها مثلاً تأخر فرز الأصوات، الأمر المتوقع في بنسلفانيا التي قد تكون حاسمة، والتي تسمح بقبول الأصوات المرسلة بالبريد بعد يوم الانتخابات، طالما أنها مختومة بخاتم بالبريد يوم الثلاثاء.

ويمكن أن تصل القضايا المرفوعة في ولايات بشكل منفرد إلى المحكمة العليا في نهاية المطاف، كما حدث في انتخابات فلوريدا عام 2000، عندما فاز الجمهوري جورج بوش الابن على الديمقراطي آل غور بفارق 537 صوتاً فحسب في فلوريدا بعد أن أوقفت المحكمة العليا عملية إعادة الفرز. وعيّن ترامب القاضية إيمي كوني باريت في المحكمة العليا قبل أيام من الانتخابات، الأمر الذي حقق أغلبية محافظة بواقع ستة إلى ثلاثة، يمكن أن تكون في صالح الرئيس.

وفي حال تحقق سيناريو يقدّم فيه الحاكم والمجلس التشريعي في ولاية تشهد منافسة متقاربة نتيجتين مختلفتين، يصبح القرار عند الكونغرس لقبول النتائج التي يعرضها الحاكم أو عدم إحصاء الأصوات الانتخابية للولاية على الإطلاق. ويوجد في ولايات حاسمة مثل بنسلفانيا وميشيغن وويسكونسن وكارولاينا الشمالية حكام ديمقراطيون ومجالس تشريعية يسيطر عليها الجمهوريون، ما قد يخلق تنازعاً في حال كانت النتيجة متقاربة جداً بين بايدن وترامب.

> هجوم بدوافع حزبية
>
> وصف حاكم ولاية بنسلفانيا الديمقراطي توم وولف، حديث الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن وجود احتيال في الانتخابات الرئاسية بأنه «هجوم لدوافع حزبية». وكتب وولف تغريدة على «تويتر» قال فيها «دعونا نكون واضحين: هذا هجوم له دوافع حزبية على انتخابات بنسلفانيا وأصواتنا والديمقراطية». وأضاف «تعمل مقاطعاتنا بلا كلل لفرز الأصوات بأقصى سرعة ودقة ممكنة. الانتخابات في بنسلفانيا ستكون نزيهة وسوف نحصي كل صوت».

للحديث تتمة...

هل يمحو السلام ما قبله؟

أسامة علي

انتهت اجتماعات غدامس الليبية، كما انتهت اجتماعات جنيف قبلها، بين المجتمعين أنفسهم، من دون الإشارة في البيانات أو الاتفاقات إلى الجانب الإنساني المترتب على الحرب والاقتتال. وباستثناء التأكيد على تبادل الجثث والأسرى وتشكيل فرق لنزع الألغام، لم يتحدث طرفا الصراع الليبي عن مسؤولية اللواء المتقاعد خليفة حفتر عن كل ما حدث في البلاد سياسياً وعسكرياً، ولسان حال المجتمعين والبعثة الأممية ومن وراءها أن السلام يمحو ما قبله. لم تشهد ليبيا انقساماً سياسياً إلا بعد بروز نجم حفتر العسكري، إذ «جيّر» مجلس النواب مواجهة سياسية لصالحه، ما دعا الطرف الآخر لإحياء البرلمان السابق وإفراز حكومة عنه، أما عسكرياً فالمنطلق بنغازي، وبعد أربع سنوات من الحرب، وعبر آلاف الأميال وصلت إلى طرابلس. وفي كل ذلك كان المجتمع الدولي يغضّ طرفه عن اللواء المتقاعد، وعن أطنان الأسلحة التي تصله جهاراً نهاراً، ولم تكن البعثة الأممية وقتها إلا جانباً للإحصاء فقط، إحصاء القتلى والجثث والمهجرين، الذين بلغ عددهم 130 ألف مهجر، و238 قتيلاً في صفوف المدنيين منهم 44 طفلاً.

وحتى اتفاق الليبيين في الصخيرات لم يرق لحفتر، وعرقله بقوة السلاح وببرلمانه في طبرق، من دون أن تهدده السفارة الأميركية كما هددت الذين يعرقلون اتفاق اليوم «بأنّهم ما زالوا عُرضة لخطر العقوبات». كذلك يبدو أن البعثة الأممية لم تعلم بالأعيب ومناورات التي اكتشفتها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز اليوم فقط، لتقول بلسان واثق «جميع هذه المحاولات لن تفلح»، وكانت تتحدث من غدامس وهي المدينة التي كانت تعدها البعثة، العام الماضي، لاحتضان الملتقى الذي تحضّر اليوم لعقده في تونس، فما الذي تغير في حفتر وحلفائه؟ بابتهاج كبير قالت ويليامز، عقب انتهاء اجتماعات غدامس، إنها رأت «عزماً عمل اللجنة العسكرية المشتركة على الأرض في ليبيا، فقد عادت كل النشاطات النفطية للعمل وارتفع الإنتاج لـ800 ألف برميل في اليوم». ألهذه النتيجة فقط اجتمع العسكريون؟ وهل تُشرت أعلام السلام في ليبيا من محطات إنتاج وتصدير النفط؟ وماذا عن مقابر ترهونة الجماعية والهجمات العشوائية على الأحياء المدنية التي شاركت فيها طائرات الإمارات ومرتزقة «فاغنر»، وعمليات التغييب القسري والاعتقالات التعسفية والقتل غير المشروع؟ هل حقاً «يجبّ السلام ما قبله» وتذهب كل هذه الحقوق أدراج الرياح؟

تحليل

بايدن يتعثر في تحقيق التسونامي الأزرق

واشنطن ـ العربي الجديد

كذّبت الانتخابات الرئاسية الأميركية، نتائج استبيانات طويلة من استطلاعات الرأي، على الصعيد الوطني والولايات، واعتماداً على ما صدر حتى مساء أمس، مع بقاء اسم الفائز بين الرئيس الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطي جو بايدن معلقاً حول بضع ولايات متأرجحة لا سيما في الوسط الغربي، لم يحقق الديمقراطيون «التسونامي» الأزرق الذي حلموا به، فيما جاء أداء ترامب، أكثر من المأمول منه، بعدما كانت الاستطلاعات تؤكد تراجعه نتيجة كورونا. وفي بلد منقسم بشدة حول الاقتصاد والأزمة الصحية والتمييز العنصري، تشي النسب التي صدرت بتعزّز هذا الانقسام. وفيما لم يحقق بايدن اختراقات ضخمة، وفوارق واسعة مقارنة بانتخابات 2016 حين خسرت المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون في وجه ترامب، بإمكان رصد فوز نائب الرئيس الأسبق بولاية أريزونا، كأحد أهم إنجازاته، بعدما كانت خسرتها كلينتون، وكذلك بارك أوباما في 2012. وإذا حسمت نتائج ويسكونسن لصالحه، يكون بايدن قد استعاد أيضاً ولاية تميل تاريخياً للديمقراطيين، وكانت ساهمت بشكل كبير، مع بنسلفانيا وميشيغن، بفوز ترامب في 2016. غير ذلك، فإن ترامب تمكن على عكس المتوقع من تثبيت قوة الجمهوريين في بنسلفانيا، ورفع شعبيته في ولاية أساسية في الجنوب الأميركي، هي فلوريدا، كما تمكن من الحفاظ على معقل قوة جمهورية وازنة في الوسط الغربي الأميركي الأعلى، وفي الولايات الصناعية السابقة التي كانت يوماً ما معقلاً للديمقراطيين. ومن دون مفاجآت، فاز المرشحان سريعاً بالولايات المحسومة لكلا الحزبين، في الجنوب والشمال الأميركيين. وقد يفوز بايدن، في النهاية، كما حصل في العام 2016 مع كلينتون، بالأصوات الشعبية، علماً أن 100 مليون أميركي صوتوا في التصويت المبكر، سواء عبر البريد أو شخصياً، فيما قد تصل نسبة التصويت العام إلى 67 في المائة.

لكن أداء الديمقراطيين ظلّ متواضعاً، بالنظر إلى حجم التحشيد الذي سبق يوم الاقتراع، وحملة بايدن، التي تحلقت حولها أطياف الحزب كافةً. ويسمح ذلك بالعودة إلى سببين، أولهما استمرار الاقتصاد لاعباً حاسماً في توجهات الناخبين، لا سيما في الشمال الأميركي، ولدى الناخبين البيض غير المتعلمين. وتعتقد هذه الشريحة بأن الحزب الديمقراطي تخلى عنها لصالح العولمة. إلا أن الفارق الذي تقلّص بالمقارنة بين ترامب وهيلاري، بدل على استعادة البيض المتعلمين، والذين يميلون للتصويت ديمقراطياً، حماستهم. لكن المفارقة تكمن، إذا خسر الديمقراطيون معاقل في الشمال مجدداً، في أن الأقليات، لا سيما من أصول أفريقية، لم تظهر بقوة لصالح بايدن في ولايات مثل بنسلفانيا أو ميشيغن، على الرغم من الحراك الرافض للعنصرية وميل السود للتصويت للحزب الأزرق.

وحصل بايدن ليل الثلاثاء - الأربعاء على أول انتصار متوقع له في كاليفورنيا (55 صوتاً للهيئة الناخبة)، وبفارق أكثر من 30 نقطة مئوية عن ترامب. وفيما كانت تكساس، التي فاز فيها ترامب أمس سريعاً، منطقة اعتبر الديمقراطيون أن الهم حظوظاً فيها»، إلا أنها أثبتت ثقلها الجمهوري. وتعد الولاية الجائزة الثانية من حيث أصوات الهيئة الناخبة (38)، وكان ترامب فاز فيها على كلينتون في 2016 (52,2 مقابل 43,3 في المائة)، كما فاز فيها مرة رومني بفارق 15 نقطة مئوية عن باراك أوباما في 2012. واستطاع بايدن تقليص الفارق (52 في المائة لترامب مقابل 46 له).

إلا أن أولى النكسات الديمقراطية، خرجت من ولاية فلوريدا. وعلى الرغم من ضخ معظم الجنوب الأميركي إلى الجمهوريين، إلا أن أداء ترامب مع الأقليات اللاتينية فيها فاق ما حصل عليه عام 2016، حين فاز على كلينتون بفارق نقطة مئوية واحدة، إذ تراجع بايدن عنه هذا العام بفارق 4 نقاط وفق فرز 96 في المائة من الأصوات. ويعود السبب في هذا الإخفاق، إلى إبطاء حملة بايدن اهتماماً بهذه الولاية وأقلياتها، متأخراً، لا سيما أولئك من أصول كوبية. وتقدمت شعبية ترامب لدى الأقليات اللاتينية بشكل مفاجئ هذا العام، علماً أنه كان يضمن أصوات البيض من الطبقة الوسطى فيها. وكان أوباما فاز بالولاية في 2012 بفارق 0,5 في المائة عن ميت رومني.

في الوسط الغربي، حيث الولايات المتأرجحة، لا سيما في حزام الصدأ، خسر بايدن، كما كلينتون أيضاً، الأصوات الشعبية في أوهايو، وبفارق مماثل تقريباً عن 2016. وظلّت بنسلفانيا حتى مساء أمس عصية على الديمقراطيين لدورة إضافية، بعدما أظهرت النتائج غير النهائية توسع الفارق إلى حدود 9 نقاط مئوية عن عام 2016 (خسرت كلينتون بفارق 1,3). وأظهر فرز 78 في المائة من الأصوات حتى عصر أمس، أداءً أفضل لترامب في الضواحي والمدن المتوسطة من 2016، حيث دار الصراع الانتخابي حول منافسيهم ردوا بأن تغلبوا على سناتور الديمقراطي في ولاية الأباما، مع الحفاظ على مقاعد بدت مهددة. ومن ثم فإنهم كذبوا استطلاعات الرأي التي توقعت تأثيراً سلبياً لترامب على الجمهوريين الأكثر ضعفاً. وأعيد انتخاب حليفين كبيرين للرئيس الجمهوري، هما زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل والسناتور عن ولاية كارولاينا الجنوبية لينديسي غراهام.

«لقد نجحنا» بهذه العبارة عبرت السناتورة الجمهورية عن ولاية ايوا جوني إرنست عن ارتياحها في تغريدة. وكانت استطلاعات الرأي قبل الانتخابات قد أظهرت أنها في وضع ضعيف أمام منافستها الديمقراطية.

وفي سباق آخر محموم، أعلن عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية كارولينا الشمالية توم تيليس إنه حقق «نصراً تاريخياً». ويحظى الجمهوريون حالياً بأغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ، حيث يسيطرون على 53 مقعداً مقابل 47 للديمقراطيين، فيما لا يزال من المتوقع أن يحافظ الديمقراطيون، بعد صدور النتائج النهائية، على سيطرتهم على مجلس النواب المؤلف من 435 مقعداً. وشملت انتخابات الثلاثاء 35 مقعداً، ويتعين على الديمقراطيين الفوز بأربعة مقاعد لاستعادة الأغلبية في مجلس الشيوخ، أو بثلاثة إذا فاز بايدن في الانتخابات الرئاسية، لأن نائبة الرئيس كامالا هاريس يمكن أن تصوت عند ذلك، وفقاً للدستور، لدى حدوث تعادل بين الأصوات في المجلس. وكانت المعارضة الديمقراطية تأمل في الحصول على عدة مقاعد من الجمهوريين الذين بدوا في موقف ضعيف. لكن آمالها تبددت بالفعل في ولايات أيوا وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية. وفي ولاية مين، تقدمت السناتور الجمهورية سوزان كولينز بفارق ست نقاط، بعد فرز أكثر من 65 في المائة من الأصوات. وكانت آمال الديمقراطيين ما زالت معلقة على هذه الولاية، وكذلك على جورجيا. ونظمت في هذه الولاية انتخابات للمقعدين في مجلس الشيوخ. وبدا أن السناتور الجمهوري المنتهية ولايته ديفيد بيردیو يتقدم على الديمقراطي جون أوسوف، لكن حتى مساء أمس لم يكن فوزه قد أعلن. وفي الانتخابات الفرعية الثانية، تأهل المرشح الديمقراطي رافائيل وارنوك للجولة الثانية ضد السناتورة الجمهورية المنتهية ولايتها كيلي لوفلر، على أن تجرى في 5 يناير/ كانون الثاني المقبل.

وهزم الحاكم الديمقراطي السابق لكولورادو جون هيكنلوبر السناتور الجمهوري الحالي كوري غاردنر في ولايته. وفي ولاية سواء فاز الجمهوري دونالد ترامب أو الديمقراطي جو بايدن بالرئاسة، فإن من سيقطن البيت الأبيض خلال السنوات الأربع المقبلة سيواجه كونغرس منقسماً. مجلس الشيوخ بيد الجمهوريين، ومجلس نواب بيد الديمقراطيين، ما يعني بقاء الأزمة التي هيمنت على السنوات الأربع للرئيس ترامب، والتي ستنعكس حتماً على العديد من القضايا التي كانت محل خلاف ومساومة طوال ولاية ترامب الأولى. ورأى الديمقراطيون، أمس الأربعاء، أن فرصهم في الفوز بأغلبية في مجلس الشيوخ تراجعت بشكل كبير، بعد انتخاب اثنين من الأعضاء الجمهوريين، اللذين أظهرت استطلاعات الرأي أنهما قد يواجهان صعوبة في الفوز. لكن الديمقراطيين تمكنوا من الاحتفاظ بأغلبية في مجلس النواب. وقالت رئيسة مجلس النواب الديمقراطية نانسي بيلوسي إنها «فخورة» بفوز أغلبيتها. وقالت، في مؤتمر صحافي أمس الأربعاء، «أنا فخورة جداً بتمكننا، في وقت مبكر نسبياً، من إعلان أننا احتفظنا بالمجلس». وفي مجلس النواب، انتزع الديمقراطيون مقعدين من الجمهوريين في كولورادو وأريزونا، لكن بفارق ضئيل جداً، فيما لا يزال من المتوقع أن يحافظ الديمقراطيون على سناتور الديمقراطي في ولاية الأباما، مع الحفاظ على مقاعد بدت مهددة. ومن ثم فإنهم كذبوا استطلاعات الرأي التي توقعت تأثيراً سلبياً لترامب على الجمهوريين الأكثر ضعفاً. وأعيد انتخاب حليفين كبيرين للرئيس الجمهوري، هما زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل والسناتور عن ولاية كارولاينا الجنوبية لينديسي غراهام.

«لقد نجحنا» بهذه العبارة عبرت السناتورة الجمهورية عن ولاية ايوا جوني إرنست عن ارتياحها في تغريدة. وكانت استطلاعات الرأي قبل الانتخابات قد أظهرت أنها في وضع ضعيف أمام منافستها الديمقراطية.

وفي سباق آخر محموم، أعلن عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية كارولينا الشمالية توم تيليس إنه حقق «نصراً تاريخياً». ويحظى الجمهوريون حالياً بأغلبية المقاعد في مجلس الشيوخ، حيث يسيطرون على 53 مقعداً مقابل 47 للديمقراطيين، فيما لا يزال من المتوقع أن يحافظ الديمقراطيون، بعد صدور النتائج النهائية، على سيطرتهم على مجلس النواب المؤلف من 435 مقعداً. وشملت انتخابات الثلاثاء 35 مقعداً، ويتعين على الديمقراطيين الفوز بأربعة مقاعد لاستعادة الأغلبية في مجلس الشيوخ، أو بثلاثة إذا فاز بايدن في الانتخابات الرئاسية، لأن نائبة الرئيس كامالا هاريس يمكن أن تصوت عند ذلك، وفقاً للدستور، لدى حدوث تعادل بين الأصوات في المجلس. وكانت المعارضة الديمقراطية تأمل في الحصول على عدة مقاعد من الجمهوريين الذين بدوا في موقف ضعيف. لكن آمالها تبددت بالفعل في ولايات أيوا وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية. وفي ولاية مين، تقدمت السناتور الجمهورية سوزان كولينز بفارق ست نقاط، بعد فرز أكثر من 65 في المائة من الأصوات. وكانت آمال الديمقراطيين ما زالت معلقة على هذه الولاية، وكذلك على جورجيا. ونظمت في هذه الولاية انتخابات للمقعدين في مجلس الشيوخ. وبدا أن السناتور الجمهوري المنتهية ولايته ديفيد بيردیو يتقدم على الديمقراطي جون أوسوف، لكن حتى مساء أمس لم يكن فوزه قد أعلن. وفي الانتخابات الفرعية الثانية، تأهل المرشح الديمقراطي رافائيل وارنوك للجولة الثانية ضد السناتورة الجمهورية المنتهية ولايتها كيلي لوفلر، على أن تجرى في 5 يناير/ كانون الثاني المقبل.

وهزم الحاكم الديمقراطي السابق لكولورادو جون هيكنلوبر السناتور الجمهوري الحالي كوري غاردنر في ولايته. وفي ولاية أريزونا، هزم رائد الفضاء السابق مارك كيلي السناتورة الجمهورية والطيارة الحربية السابقة مارثا ماكسالي. لكن في ولاية الأباما المحافظة، فاز تومي توبرفيل، مدرب كرة القدم السابق، على السناتور الديمقراطي دوغ جونز. وفي ولاية كارولينا الجنوبية، هزم السناتور الجمهوري لينديسي غراهام المرشح الديمقراطي جايمي هاريسون. في حين أن استطلاعات الرأي التي أعطت نتائج متقاربة بينهما والمبلغ القياسي الذي جمعه منافسه الديمقراطي الأميركي الأفريقي الذي يصغره بعشرين عاماً، جعلا غراهام يبدو في وضع صعب. كذلك فاز الجمهوريون في كنساس حيث أعلن فوز روجر مارشال على الديمقراطية باربرا بوليبر.

وذكرت قناتا «فوكس نيوز» و«إن بي سي» أن الديمقراطيين فازوا بأربعة أو خمسة مقاعد إضافية في مجلس النواب، حيث يشغلون حالياً 232 مقعداً من أصل 435. وفازت مرشحة من جورجيا من المروجين لمجموعة «كيو إينون» اليمينية المتطرفة المثيرة للجدل بمقعد في مجلس النواب الأميركي، ما يعني أن الحركة التي تطرح نظريات مؤامرة سيكون لها قريباً صوت في الكونغرس. وحققت الجمهورية مارجوري تايلور غرين، التي لم ترشح من قبل لمنصب سياسي، تقدماً كبيراً ومن المتوقع أن تفوز في السباق لتمثيل المنطقة شهرين و14 يوماً في مجلس النواب، بعد قرابة الشهرين على إعلان ترامب أنها «نجم مستقبلي جمهوري». وخاضت غرين حملتها تحت شعار «أنقذوا أميركا، أوقفوا الاشتراكية». ونشرت مقاطع فيديو تبدو فيها حاملة رشاشاً ومحذرة من «إرهابيي أنتيفا»، وتعهدت بأن تكون «أقوى حلفاء ترامب في الكونغرس».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

رصد

نتائج الكونغرس: لا تغيير جوهرياً

أعيد انتخاب ميتش ماكونيل لمجلس الشيوخ (Getty)

مكالمات مجهولة

فتح مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف. بي. آي) تحقيقات في سلسلة من المكالمات الآلية المجهولة التي حثت الناس في عدة ولايات على البقاء في منازلهم، وامر قاض اتحادي هيئة البريد الأميركية بإجراء تفتيش ليعض المرافق، بحثاً عن اي بطاقات اقتراع بالبريد لم يتم شحنها لمراكز الانتخاب. فيما قال مسؤول كبير في وزارة الامن الداخلي للصحافيين انه لا يوجد دليل على وقوع اعمال عنف في مراكز الاقتراع.

> لم يتمكن بايدن من تحقيق إنجازات أوباما الانتخابية

شرق غرب

الولايات المتحدة تنسحب من اتفاق المناخ

انسحبت الولايات المتحدة فعلياً أمس الأربعاء، من اتفاق باريس المناخي، فيما باتت أي عودة محتملة لها إلى هذه المعاهدة الدولية مرهونة بنتائج انتخاباتها الرئاسية. ومن شأن فوز جو بايدن أن يعيد أكبر اقتصاد عالمي مجدداً إلى مسار الجهود الدولية لمكافحة التغيّر المناخي، على ما وعد بنفسه، فيما تعني إعادة انتخاب دونالد ترامب استمرار تغريد الولايات المتحدة خارج سرب المجتمع الدولي في هذه المسألة الأساسية لأربع سنوات إضافية على الأقل.

(فرانس برس)

اشتية: نراقب نتائج الانتخابات من كثب

قال رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية (الصورة)، أمس الأربعاء، إن بلاده تراقب «من كثب» نتائج الانتخابات في الولايات المتحدة. وأضاف اشتية من رام الله أن «الانتخابات في الولايات المتحدة شأن داخلي، ونحن نراقب النتائج من كثب»، مضيفاً أن «ما نريده من أية إدارة أميركية، التزام القانون الدولي وحلّ الدولتين».

(الأناضول)

إيران: سياسات واشنطن المقبلة هي المهمة

قلّلت إيران أمس الأربعاء من أهمية هوية الفائز بانتخابات الرئاسة الأميركية، وتأثيرها عليها. وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن نتيجة انتخابات أميركا لا تهمّ حكام بلاده، لكنه دعا الرئيس الأميركي المقبل إلى احترام القوانين والمعاهدات الدولية. وقال روحاني أمام مجلس الوزراء إن «سياسات الإدارة الأميركية القادمة هي المهمة بالنسبة إلينا، وليس من يفوز في الانتخابات الأميركية»، وذلك غداة اعتبار المرشد الإيراني علي خامنئي أن هذه الانتخابات «لن تؤثر» إطلاقاً على نهج إيران السياسي.

(فرانس برس)

ألمانيا قلقة من «وضع متفجر»

أعربت ألمانيا أمس الأربعاء، عن قلقها «من وضع متفجر جداً» في الولايات المتحدة، نتيجة تداعيات الانتخابات الرئاسية. وقالت وزيرة الدفاع أنيغريت كرامب-كارنباور (ال

قضية

بعدما ولد ضعيفاً، بات اتفاق إدلب الذي تمّ التوصل إليه بين موسكو وأنقرة قبل 8 أشهر، عرضة للانهيار. وفيما تسود تكهنات حول بحث الطرفين تفاهمات جديدة، يكثف النظام القصف، وسط برودة تركية وغطاء روسي

التصعيد يهدد اتفاق إدلب

8 أشهر من ترنح التفاهمات التركية الروسية

عماد كركص

يزداد التصعيد بشكل تدريجي في محافظة إدلب، شمال غربي سورية، منذراً بقرب انهيار وقف إطلاق النار الموقع بين أنقرة وموسكو حولها، بعد 8 أشهر منذ أن ولد من الأساس ضعيفاً. فعلاوة على القصف والخروقات المستمرة من قبل قوات النظام وحلفائها من مليشيات مدعومة من روسيا وإيران قرب خطوط التماس ونقاط المواجهة جنوبي إدلب، توسعت دائرة القصف والاستهداف من قبل هذه القوات والمليشيات، لتطاول المدن والقرى المزدحمة بالسكان والنازحين، ما يوقع ضحايا باستمرار. من جهتهم، يفقد النازحون الأمل تدريجياً بالعودة إلى مدنهم وقراهم التي أبعدتهم عنها قوات النظام والمليشيات، مع تسجيل خطاب الضامن التركي برودة في ما يتعلق بالدفع باتجاه انسحاب النظام وحلفائه من جنوب منطقة خفض التصعيد (إدلب وما حولها) تطبيقاً لاتفاق سوتشي، بل على العكس، سحب الجيش التركي نقطتي مراقبة له محاصرتين من قبل قوات النظام جنوب منطقة خفض التصعيد، وتحديداً من ريف حماة الشمالي التابع للمنطقة، ما يفتح باب التكهنات بشأن إمكانية حصول تفاهمات جديدة حول إدلب ومحيطها بين الروس والأتراك، طرفي الاتفاق.

وقضى 8 مدنيين على الأقل، بينهم أطفال، أمس الأربعاء، بقصف من قبل مدفعية قوات النظام على كل من مركز مدينة إدلب ومدينة أريحا في الريف الجنوبي لإدلب، وبلدتي كفربا وتحتايا، كما أصيب حوالي 25 مدنياً آخرين جزّاء القصف الذي ركزّتهُ المدفعية على الأحياء السكنية في المناطق الثلاث، دون أي مبرر بوجود اشتباكات أو استهداف من قبل فصائل المعارضة لقوات النظام. وقالت مصادر من مدينة أريحا لـ«العربي الجديد» إن قوات النظام قصفت المدينة أمس بأكثر من 50 صاروخاً، فضلاً عن القصف المدفعي، ما أدى إلى مقتل 3 مدنيين، بينهم طفلة، وإصابة 5 آخرين على الأقل بجروح متفاوتة الخطورة.

وبحسب المصادر، فإن قصفاً مماثلاً طاول بلدة تحتايا الواقعة قرب أريحا، ما أوقع قتيلين. كما طاول القصف حي الصناعة في مدينة إدلب، والمنطقة الواقعة بين مدينة إدلب وبلدة كفربا، ومناطق في بلدات وقرى أحسم ومرعيان وبلبون ودير سنبل والبارة وشنان، ما أوقع ضحايا وأضراراً مادية.

وتزامن ذلك مع قصف طاول عدداً من القرى القريبة من خطوط الاشتباك بين الفصائل والجيش التركي من جهة، وقوات النظام وحلفائها من جهة أخرى، في جبل الزاوية جنوب إدلب. وبعد هذا القصف معتاداً، بل متجدد ضمن الخروقات اليومية التي تحدثها قوات النظام في اتفاق وقف النار منذ توقيعه في مارس/آذار الماضي.

وتكرر القصف على مدينة أريحا في الآونة الأخيرة، ما يؤكد أن النظام السوري لا يزال يصر على وصول قواته إلى المدينة والوقوف على الطريق الدولي حلب – اللاذقية «أم 4» بهدف السيطرة على الطريق الدولي حلب – دمشق «أم 5»، انفرد النظام والروس والمليشيات المحسوبة على إيران بها دون أن يكون للأتراك أي دور، علماً أن المنطقة التي يقطعها الطريق في إدلب تقع ضمن النفوذ التركي بموجب اتفاق سوتشي الذي توصل إليه الرئيسان الروسي والتركي، فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان في سبتمبر/ أيلول 2018 حول إدلب.

بعد وقف إطلاق النار الذي حمله الاتفاق الأكثر صموداً في إدلب من حيث العامل الزمني عن سابقيه، على الرغم من كل الخروقات التي تخللته، سواء بالقصف أو محاولات التقدم على الجبهات، والتي كان مصدرها دائماً قوات النظام. وعلى الرغم من ذلك، باتت الخروقات الأخيرة كبيرة وواضحة النية من جهة النظام لإنهاء الاتفاق، ويبدو أن روسيا باتت تتشارك معه هذه الرغبة أخيراً، بعد محاولاتها المحافظة على صمود الاتفاق طوال هذه المدة بالتعاون مع أنقرة. ويعود ذلك لارتباك العلاقة بين الروس والأتراك حول ملفات إقليمية عدة، لاسيما في ليبيا والنزاع حول إقليم ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا. وعمدت روسيا أخيراً إلى قصف معسكر لأكثر الفصائل قرباً من أنقرة، فصيل «فيلق الشام»، كما أنها تغض الطرف عن كل الخروقات التي تحدثها قوات النظام على الجبهات، والتي باتت أخيراً تطاول المناطق المأهولة بالسكان.

أما بخصوص البند الثاني المتعلق بإنشاء حرم على جانبي الطريق شمالاً وجنوباً، فهو بند لم يطبق، ولم يتم تفسيره أو التطرق إليه من الأساس بعد إبرام الاتفاق. ويبدو أن هناك تفاهماً روسياً تركياً على إهمال هذا البند لصعوبة تطبيقه، كون فصائل المعارضة لا تزال تسيطر على مساحات من جنوب الطريق، ما يعني أن وصول الروس إليها لمراقبة الحرم، المفترض أن يكون منزوع السلاح، أمر محفوف بالمخاطر.

أما الدوريات المشتركة بين القوات الروسية والتركية، فهي البند الأكثر التزاماً وتطبيقاً، على الرغم من استخدامه من قبل النظام كذريعة لقصف المدنيين بحجة وجود نقاط تركية في مناطق سيطرته، وهو ما حصل أكثر من مرة.

يتعمد النظام قصف الأحياء السكنية في مناطق الريف الجنوبي لإدلب (عمر حاج قدور/فرانس برس)

لم يخف النظام رغبته بالوصول إلى أريحا ثم جسر الشغور

عمدت روسيا إلى قصف معسكر لأكثر الفصائل قرباً من أنقرة

الأيام الأخيرة للمعارك قبل توقيع الاتفاق. والوصول إلى مدينة أريحا، ومن ثم إلى مدينة جسر الشغور، هدف لم يخف النظام رغبته في تحقيقه، للسيطرة على «أم 4» بغية فتحه والاستفادة من حركته التجارية لتخفيف الأعباء الاقتصادية عليه. وكان رأس النظام السوري بشار الأسد، قد أشار أخيراً في تصريحات لوسائل إعلام روسية، إلى أن الاتفاقات التركية – الروسية باتت تقضي بانسحاب الجيش التركي وفصائل المعارضة إلى شمال الطريق الدولي «أم 4»، وذلك طريق يقسم إدلب و«منطقة خفض التصعيد» إلى قسمين تقريباً، ما يعني سيطرة النظام وحلفائه على القسم الجنوبي من المنطقة كاملاً. وهذا الأمر ينفيه سياسيون وصحافيون أتراك مقربون من الحكومة، مؤكدين أن لا اتفاقات جديدة بين بلادهم وروسيا حول تغيير خرائط السيطرة في إدلب.

وبالعودة للاتفاق الذي مضى على توقيعه 8 أشهر، فقد تضمن ثلاثة بنود: وقف إطلاق النار، وإنشاء حرم على جانبي الطريق الدولي حلب – اللاذقية «أم 4» بـ6 كليومترات من الجنوب ومثلها من الشمال، بالإضافة إلى تسيير دوريات مشتركة على الطريق. ونُظر حينها للاتفاق على أنه مبهم ومتقوص، إذ لم يتضمن من بين البنود مسألة عودة حوالي 1,7 مليون نازح إلى مدنهم وقراهم، كانت قوات النظام وحلفاؤها قد أبعدتهم عنها خلال معارك امتدت على مدار عام قبل توقيع الاتفاق. واكتفى نص الاتفاق، الذي عدّ «بروتوكولاً» ملحقاً باتفاقية سوتشي، بذكر مسألة عودة النازحين ضمن «دبلوماجة». كذلك فإن مسألة السيطرة على الطريق الدولي «أم 5»، انفرد النظام والروس والمليشيات المحسوبة على إيران بها دون أن يكون للأتراك أي دور، علماً أن المنطقة التي يقطعها الطريق في إدلب تقع ضمن النفوذ التركي بموجب اتفاق سوتشي الذي توصل إليه الرئيسان الروسي والتركي، فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان في سبتمبر/ أيلول 2018 حول إدلب.

بعد وقف إطلاق النار الذي حمله الاتفاق الأكثر صموداً في إدلب من حيث العامل الزمني عن سابقيه، على الرغم من كل الخروقات التي تخللته، سواء بالقصف أو محاولات التقدم على الجبهات، والتي كان مصدرها دائماً قوات النظام. وعلى الرغم من ذلك، باتت الخروقات الأخيرة كبيرة وواضحة النية من جهة النظام لإنهاء الاتفاق، ويبدو أن روسيا باتت تتشارك معه هذه الرغبة أخيراً، بعد محاولاتها المحافظة على صمود الاتفاق طوال هذه المدة بالتعاون مع أنقرة. ويعود ذلك لارتباك العلاقة بين الروس والأتراك حول ملفات إقليمية عدة، لاسيما في ليبيا والنزاع حول إقليم ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا. وعمدت روسيا أخيراً إلى قصف معسكر لأكثر الفصائل قرباً من أنقرة، فصيل «فيلق الشام»، كما أنها تغض الطرف عن كل الخروقات التي تحدثها قوات النظام على الجبهات، والتي باتت أخيراً تطاول المناطق المأهولة بالسكان.

أما بخصوص البند الثاني المتعلق بإنشاء حرم على جانبي الطريق شمالاً وجنوباً، فهو بند لم يطبق، ولم يتم تفسيره أو التطرق إليه من الأساس بعد إبرام الاتفاق. ويبدو أن هناك تفاهماً روسياً تركياً على إهمال هذا البند لصعوبة تطبيقه، كون فصائل المعارضة لا تزال تسيطر على مساحات من جنوب الطريق، ما يعني أن وصول الروس إليها لمراقبة الحرم، المفترض أن يكون منزوع السلاح، أمر محفوف بالمخاطر.

أما الدوريات المشتركة بين القوات الروسية والتركية، فهي البند الأكثر التزاماً وتطبيقاً، على الرغم من استخدامه من قبل النظام كذريعة لقصف المدنيين بحجة وجود نقاط تركية في مناطق سيطرته، وهو ما حصل أكثر من مرة.

جيفري: لا تأثير لرئاسيات أميركا

استبعد الممثل الاميركي الخاص للتواصل في سورية، جيمس جيفري (الصورة)، ان يكون لنتائج الانتخابات الرئاسية في بلاده اي تأثير على وجودها العسكري في سورية.

وقال جيفري، لموقع «سورية على طول» الإخباري، ان ايا كان الفائز، سواء الرئيس دونالد ترامب او جو بايدن، فهو لا يتوقع «حدوث اي تغيير في نقاط الوجود العسكري الاميركي في سورية، ولا في العقوبات المفروضة على نظام الاسد، ولا في ارادة طرد ايران من سورية».

قاعدة جديدة لـ«التحالف»

بدأت قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، بناء قاعدة عسكرية جديدة لها في بلدة الباغوز بريف دير الزور الشرقي، قرب الحدود مع العراق. وتطل القاعدة الجديدة على مدينة البوكمال، حيث تتواصل تحصينات الميليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإيراني. من جهتها، جدّدت المقاتلات الروسية غاراتها على مناطق ينشط فيها تنظيم «داعش» في البادية السورية. وتركزت الغارات في باديتي الشولا وكباجب جنوب دير الزور.

موسكو لإرسال رسائل الرضى والانزعاج نحو أنقرة، سواء بالمشاركة بالدوريات أو الإعراض عنها. ووصلت الدوريات بين الطرفين إلى 26 دورية مشتركة، كان آخرها في 25 من أغسطس/آب الماضي. وكانت روسيا قد علقت مشاركتها مراراً قبل هذا التاريخ، لأسباب عدة، منها استهداف الدوريات، ومنها عدم الرضى عن أداء تركيا بضبط تصرفات المعارضة، بحسب وزارة الخارجية الروسية. إلا أن القوات الروسية لم تعد للمشاركة بعد 25 أغسطس، ما جعل القوات التركية تنفرد بتسيير الدوريات على الطريق، من دون توضيح تاريخ جديد لاستئناف الدوريات المشتركة. وتريد روسيا من هذه الدوريات تأمين طريق «أم 4» للإسراع بفتحه أمام الحركة التجارية لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن النظام، إلا أن مصادر إعلامية تركية فضلت عدم الكشف عن هويتها، قالت لـ«العربي الجديد»، إن أنقرة لا تزال تمانع فتح الطريق المذكور، قبل حل مسألة السيطرة على طريق «أم 5» بالكامل، الأمر الذي ترفضه روسيا، باعتبار أن السيطرة على الطريق، أي طريق حلب - دمشق، بات أمراً مفروغاً منه لصالح قوات النظام.

وأخيراً، شهدت إدلب تقلبات ميدانية عدة أنذرت بتبدل المشهد على الأرض تدريجياً، لاسيما بالتزامن مع الخلافات التركية - الروسية حول كل من الملفين السوري والليبي ضمن المفاوضات المشتركة بين وفديهما في كل من موسكو وأنقرة، في جولتي أول ومنتصف سبتمبر/أيلول الماضي. وأشارت تسريبات روسية إلى أن موسكو طلبت من أنقرة سحب نقاطها المحاصرة من قبل قوات النظام جنوبي «خفض التصعيد»، وهي حوالي 15 نقطة، أو تخفيض سلاحها الثقيل جنوب إدلب، الأمر الذي رفضته أنقرة بحسب التسريبات. إلا أن تسريبات أخرى أشارت إلى طلب تركيا انسحاب «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) من مدينتي منبج وتل رفعت شمالي حلب، مقابل الانسحاب التركي من جنوب «خفض التصعيد»، وهو ما نفاه سياسيون أتراك مقربون من الحكومة لـ«العربي الجديد» حينها.

إلا أن تركيا عمدت أخيراً إلى سحب نقطتها الأكبر حول منطقة «خفض التصعيد» من مدينة مورك شمالي حماة، المحاصرة من قبل قوات النظام، وأتبعتها بسحب نقطة شير مغار في الريف الشمالي من حماة كذلك، والتي من المفترض أن تنتهي من انسحابها اليوم، وسط معلومات عن سحبها نقطة ثالثة شرقي إدلب خلال الأيام القليلة المقبلة. هذه الحركة، أي الانسحاب المفاجئ، بددت آمال النازحين بالعودة إلى مدنهم وقراهم في كل من ريف حماة الشمالي، وحلب الغربي والجنوبي، وإدلب الجنوبي والشرقي. وتتبع هذه المناطق لـ«منطقة خفض التصعيد» المثبتة حدودها باتفاق سوتشي بين النظام وروسيا على أنها تحت النفوذ التركي قبل أن تتقدم إليها قوات النظام. ويشير النازحون بأصابع الاتهام نحو تركيا، لتساهلها بالوقوف عند مسؤولياتها في تطبيق الاتفاقات وإعادتهم إلى ديارهم، كما كانت تشير المطالب التركية من أعلى مستويات، حين أطلقت تركيا عمليتها العسكرية «درع الربيع» في إدلب لإبعاد قوات النظام عن حدود «خفض التصعيد» بحسب اتفاق سوتشي. وهذا ما عبر عنه المسؤولون الأتراك وفي مقدمتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قبل أن تغيب هذا التصريحات عن المشهد بعد توقيع الاتفاق وتوقف المعارك. على ذلك، بات المدنيون والنازحون في إدلب يتهمون تركيا باستخدام المحافظة كورقة مساومة مع الروس لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية، في مقدمها تأمين تركيا لحدودها الجنوبية – الشرقية المحاذية لمناطق السيطرة مع القوات الكردية في سورية.

وحاصر النظام حوالي 15 نقطة للجيش التركي، خلال المعارك قبل توقفها، منها نقاط مراقبة ومنها نقاط انتشار. وعلى الرغم من انسحاب الجيش التركي الأخير من النقطتين، مورك وشير مغار، إلا أن أنقرة لا تزال ترسل التعزيزات إلى إدلب و«خفض التصعيد». وتركزت التعزيزات التركية الأخيرة عند مواقع مرتفعة واستراتيجية قرب خطوط التماس في جبل الزاوية، كما تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ توقيع الاتفاق، لا تزال تركيا ترسل التعزيزات بشكل شبه يومي نحو إدلب، حيث بات يقدر عدد الجنود الأتراك في إدلب أكثر من 23 ألف جندي، فيما وصل عدد الآليات إلى 9 آلاف آلية، معظمها من الدبابات المتطورة والمدرعات وحاملات الجنود، بالإضافة إلى مدافع الميدان وثلاث منظومات مضادة للطيران، إحداها أميركية الصنع. ويشير ذلك أيضاً إلى استعداد تركيا لسيناريو أسوأ جنوبي إدلب.

وتقاطعت المعلومات التي حصلت عليها «العربي الجديد» من مصادر تركية وأخرى من فصائل المعارضة المقربة منها، إلى أن أنقرة لجأت لسحب نقاط من جنوب «خفض التصعيد» لعدم التأكد من حمايتها في حال استئناف المعارك، كي لا تبقى هذه النقاط مصدر ضغط على خيارات تركيا الهجومية، إن لجأ النظام وحلفاؤه لإنهاء الاتفاق والتقدم نحو مواقع جديدة.

درعا: حراك روسي أردني لاحتواء النفوذ الإيراني

تلوح في الأفق مساع روسية لإعادة ترتيب الأوضاع في محافظة درعا، بالتنسيق مع الأردن، وهو ما قد يكون على حساب النفوذ الإيراني

عدنان أحمد

تعيش محافظة درعا في جنوب سورية تطورات عدة على الصعيدين الميداني والسياسي، بعد أكثر من عامين من سيطرة قوات النظام السوري عليها. وما زالت المحافظة تشهد عمليات اغتيال شبه يومية، في ما يشبه أنه مخطط إيراني، بالتعاون مع بعض أجهزة النظام السوري الأمنية والعسكرية، للعبث بالمحافظة التي كانت مهد الثورة ضد النظام، وصولاً إلى السيطرة عليها، بالرغم من الرعاية الروسية لاتفاقات المصالحة والتسويات التي تمت بين فصائل المعارضة السابقة والنظام. وفضلاً عن حركة الاغتيالات النشطة، برز، في الأيام الأخيرة، تطوران هامان على صلة بترتيب الأوضاع المستقبلية في المحافظة، بالتعاون مع الضامن الروسي وبعض القوى الإقليمية. وتكتسي المحافظة أهمية إضافية بالنظر إلى حدودها المشتركة مع كل من الأردن، بوابة سورية الجنوبية، وفلسطين المحتلة، وما تثيره إسرائيل من زوابع بشأن الوجود الإيراني في الجنوب السوري. وتمثل التطور الأول في زيارة أحمد العودة، قائد «اللواء الثامن» ضمن «الفيلق الخامس» المدعوم من روسيا، إلى الأردن، والتي تفاوتت التأويلات في أسبابها ونتائجها، فيما يسود الاعتقاد بشكل عام بأنها على صلة بترتيب أوضاع الجنوب السوري بالتنسيق مع روسيا والأردن. ومن بين القضايا التي قد تكون بحثت خلال وجود العودة في الأردن مسألة إعادة تنشيط الحركة في معبر نصيب، والتي تكاد تكون متوقفة حالياً، خصوصاً بالنسبة لعبور الأفراد بقرار من الجانب الأردني، بسبب عمليات الاعتقال التي جرت لبعض الداخلين إلى سورية عبر المعبر، بمن فيهم أردنيون. ووفق مصدر، تحدث لموقع «تجمع أحرار حوران» المحلي، فإن الأردن غير مرتاح لسيطرة عناصر «الفرقة الرابعة» ضمن قوات النظام، الموالية لإيران على المعبر، والذي تحول إلى مكان لاصطياد بعض الأشخاص المطلوبين للنظام، وممراً لتهريب المخدرات إلى الأردن، ومنه إلى دول الخليج. وحسب المصدر، فإن الأردن يرفض استئناف حركة مرور الأفراد إلا بعد إبعاد النفوذ الإيراني عن المعبر. وبحسب المصدر فإن الزيارة كان هدفها تسلم الشريط الحدودي كاملاً، مع إدارة معبر نصيب، على الحدود الأردنية، وذلك بعد إخراج القوات الإيرانية التي تنتشر في الجنوب السوري. إلا أن هذا الأمر استبعده أعضاء في هيئة التفاوض السورية، ومنهم إبراهيم الجباوي، الذي رأى أنه من غير الممكن أن تنشر روسيا عناصر «اللواء الثامن» في معبر نصيب. وقال الجباوي، في حديث سابق مع «العربي الجديد»، إن الزيارة جاءت بعد الفشل الروسي في إبعاد مليشيات إيران من المنطقة الجنوبية، والذي تسبب بإغلاق معبر نصيب. وأشار إلى أن من أبرز المشكلات التي سببها الوجود الإيراني إغلاق معبر جابر - نصيب، الذي يربط المنطقة بالخليج، والذي سيطرت عليه «الفرقة الرابعة»، المدعومة من إيران، منذ 2018، ما أدى إلى توقف حركة التجارة بين البلدين، وتضرر سكان الجنوب السوري من تبعات ذلك. ورأى الجباوي أن فتح المعبر الحدودي مهم لروسيا في هذه المرحلة، خصوصاً بالتزامن مع المؤتمر الذي تدعو إليه من أجل إعادة اللاجئين، كما يعتبر ضرورياً لإدخال المساعدات للجنوب السوري مع تردي الواقع المعيشي هناك، وارتفاع أسعار المواد الأساسية كالخبز والمحروقات.

وحسب مصدر في المعارضة السوري بالجنوب، تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن اجتماعات العودة في الأردن، والتي حضرها الجانب الروسي، بحثت إمكانية إيجاد صيغة لإعادة العمل في معبر نصيب وفتح الطريق بين دمشق وعمان، فيما لم تصدر أية بيانات رسمية عن الجانبين الروسي أو الأردني بشأن نتائج هذه الاجتماعات بالنسبة لهذه النقطة. ورأى المصدر أن التحرك الأردني ربما يكون بالتنسيق مع الجانب السعودي الذي يسعى إلى فتح المعبر لتنشيط حركة مرور الشاحنات من سورية ولبنان إلى دول الخليج. وكانت الرياض سمحت قبل أيام بعبور الشاحنات السورية عبر أراضيها بعد منعها لسنوات، وذلك عبر منح السائق السوري تأشيرة دخول عند معبر الحدودية الحدودي بين الأردن والسعودية. ودخلت بالفعل عشرات الشاحنات عبر معبر نصيب. وكان الأردن قد استأنف عبور الشاحنات من سورية إلى أراضيه بشكل تجريبي قبل أيام تمهيداً لإعادة افتتاح المعبر رسمياً، وذلك بعد أن كان أغلق بعد إعلان رسمي أردني سوري عن افتتاحه في أكتوبر/تشرين الأول 2018. ومن بين المواضيع التي يقال إن زيارة العودة تطرقت إليها، مسألة عودة اللاجئين، في ضوء الحديث عن مؤتمر تعمل روسيا على عقده خلال الفترة المقبلة. وتزامنت زيارة العودة إلى الأردن مع زيارة وفد روسي لعمان، استهدف إقناع الجانب الأردني المشاركة في هذا المؤتمر، حيث يستضيف الأردن نسبة عالية من اللاجئين السوريين، معظمهم من محافظة درعا التي تقع على حدوده. ومن المواضيع التي تثير قلق كثير من الأطراف، الوجود الإيراني المباشر أو عبر الأذرع المحلية في الجنوب السوري. وتفيد المعطيات أن عمليات التجنيد لصالح المليشيات الإيرانية في كل الجنوب السوري تتواصل سراً وعلناً، سواء عبر تقديم إغراءات مالية أم ضمانات أمنية. وحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن عدد المتطوعين في صفوف الإيرانيين والمليشيات الموالية لهم في الجنوب السوري ارتفع إلى أكثر من 8350 شخصاً، فضلاً عن اختراق الإيرانيين لبعض قوات النظام، خصوصاً «الفرقة الرابعة» وجهاز الأمن العسكري. وأوضح المرصد أن عمليات التجنيد و«تشييع» الشبان والرجال تتم عبر عرابين تابعين لإيران و«حزب الله»، مثل «سرايا العرين»، التابعة إلى «اللواء 313» الواقع في شمال درعا، إضافة لمراكز في صيدا وداعل وإزرع.

زار قائد «اللواء الثامن» ضمن «الفيلق الخامس» الأردن

وفي سياق آخر، التقى أعضاء «لجنة حوران المركزية»، أي لجنة التفاوض العائدة للمعارضين السابقين في الداخل السوري، ضباطاً من القوات الروسية في دمشق مطلع الشهر الحالي للتباحث حول قضايا تهم محافظة درعا. وضم الوفد بحسب مصدر مطلع، تحدث لـ«العربي الجديد»، عضو «لجنة حوران المركزية» العقيد أبو منذر الدهني، وأبو شريف المحامد من درعا البلد، ومصعب برران. وأوضح المصدر أن النقاش بين الجانبين تناول بشكل رئيسي عمليات الاغتيال والاعتقال في درعا، مشيراً إلى أن الجانب الروسي وعد بالعمل على وقف عمليات الاغتيال.

اجتماع الأردن بحث إعادة تفعيل معبر نصيب (وداي بشارة/فرانس برس)

مؤشرات مواجهة بين أربيل و«العمال الكردستاني»

تتزايد التوترات بين حزب «العمال الكردستاني» وإقليم كردستان العراق، مع وقوع أكثر من حادث أمني في الفترة الأخيرة، ليصبح خيار المواجهة المسلحة قائماً

بغداد ـ **زيد سالم**

أكثر من حدث أمني شهده إقليم كردستان العراق خلال أقل من أسبوعين، أحدث تبدلات واضحة في لهجة أربيل تجاه حزب العمال الكردستاني، ما دفع مراقبين إلى طرح سيناريوهات من بينها احتمال تفجر نزاع مسلح بين حكومة الإقليم ومسلحي الحزب المصنف تركياً على لائحة الإرهاب، والموجودين داخل أراضي الإقليم منذ سنوات طويلة وتتهمهم أربيل بجلب «المشاكل والموت لإقليم كردستان».

وأعلن مجلس أمن إقليم كردستان في 26 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إحباط عملية إرهابية لمسلحي «العمال الكردستاني» كانت تستهدف دبلوماسيين ورعايا أجانب في الإقليم فضلاً عن رجال أعمال ومستثمرين، مؤكدة اعتقال 12 من عناصر الحزب، والاستمرار بملاحقة آخرين، قبل أن تعلن أربيل في الثالثين من الشهر نفسه عن توقف أنبوب نقل النفط الخام الرئيسي إلى تركيا الخاص بالإقليم بتفجير نفذه مسلحو «العمال».

وأمس الأربعاء أعلن عن مقتل عنصر من قوات البشمركة وجرح اثنين آخرين بتفجير استهدف مركبتهم في منطقة جمانكي، شمالي دهوك قرب قضاء العمادية. وقال مدير ناحية جمانكي الند أمير في بيان إن مسلحين من حزب «العمال» هم من هاجموا قوة البشمركة في البلدة.

ومع استمرار قوات البشمركة بنشر اللواء 80 من حرس الإقليم في مناطق التماس مع مسلحي «العمال» لمنعهم من التمدد أكثر داخل الإقليم إثر خسائرهم المتلاحقة بفعل العمليات التركية داخل الأراضي العراقية، فضلاً عن التصعيد الإعلامي الواضح خلال الأيام الماضية واتساع لغة التخوين بين أربيل ومسلحي «العمال الكردستاني» الذين وسعوا حضورهم الإعلامي من خلال تدشين مواقع جديدة باللغتين الكردية والتركية، يقول مراقبون إن قسماً منها يتمويل إماراتي، فإن المواجهة العسكرية بين الطرفين تبدو أقرب من أي وقت مضى، مع أنهما يؤكدان أنهما لا يسعيان لها.

وعلى الرغم من توجيه اللجنة القيادية لحزب «العمال»، الأسبوع الماضي، نداءً إلى حكومة إقليم كردستان العراق، للحوار بين الطرفين، بالتزامن مع اتساع رقعة سكان شرق دهوك وشمال أربيل من ممارسات مسلحي الحزب واتهامهم بعمليات خطف مراهقين للتجنيد وكذلك سرقة وفرض إتاوات والتخفي داخل القرى المسكونة بما يعرضها للقصف التركي، إلا أن رئيس الحزب «الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني لم يتطرق في رسالته المفتوحة مساء الأثنين الماضي إلى دعوة الحوار هذه، بل اتجه هو الآخر للتصعيد.

وذكر البارزاني في بيانه أنه «لا ينبغي محاولة فرض إرادة مسلحة غير قانونية على أهالي كردستان، باستغلال موقفنا في تحريم القتال الكردي الكردي»، مشيراً إلى خطورة انهيار الأمن والسلام في المدن والبلدات والقرى، واضطرار المواطنين إلى ترك منازلهم وأملاكهم وأماكنهم، ليتحولوا إلى ضحايا بلا أي حق. وأضاف أنه «بعد هجمات «داعش»... استولى مسلحو حزب العمال الكردستاني على هذه المناطق الحدودية وبعدها مناطق أخرى، وفرضوا أنفسهم كبديل عن حكومة الإقليم، ومنعوا الناس من بناء بيوتهم وقراهم، وفرضوا الضرائب على المواطنين الذين أرادوا زيارة مناطقهم، وهذا أمر غير مقبول».

وتابع موجهاً خطابه لمسلحي «العمال الكردستاني» أن «الموقف الأحسن في هذه المرحلة هو إبداء الاحترام للسلطة القانونية والشرعية في الإقليم، كما ينبغي عليهم ترك المناطق التي احتلوها بقوة السلاح، إذ إنهم يشكلون خطراً على مواطني إقليم كردستان بعد تحويلهم مئات القرى إلى ساحات للحرب والقتال». وحول الموقف الحالي في الإقليم، قالت مصادر مقربة من رئاسة الحكومة في إقليم كردستان لـ«العربي الجديد» إن «خيار المواجهة المسلحة مع حزب العمال لوقف تجاوزات مسلحيه وتحديهم لأربيل محتمل، ولكنه بعيد عن الحصول حالياً، لأن الإقليم يمر بظروف اقتصادية صعبة ويعاني كثيراً من زيادة انتشار فيروس كورونا، كما أنه يخشى من الاقتتال الكردي الكردي». وأضافت المصادر أن «حكومة إقليم كردستان لا تريد أن تتحاور مع مسلحي الحزب بصورة مباشرة أو علنية، ولا سيما بعد العملية الأخيرة التي أسفرت عن تفجير أنبوب تصدير النفط إلى تركيا، ولكن الأنظار تتجه إلى بغداد في اللجوء لعقد جلسة مفاوضات سرية لتسوية تحفظ مصالح كل الأطراف»، مؤكدة أن «حزب العمال يحتل أو يوجد داخل ما لا يقل عن 500 قرية في الإقليم فضلاً عن جبال قنديل وبلدات في حفتانين وسوران وسيدكان وزاخو وأطراف العمادية ومناطق أخرى».

وكان الحزب «الديمقراطي الكردستاني»، الذي يتزعمه مسعود البارزاني، قد وجّه بإرسال قوة كبيرة من مسلحيه مع أسلحة ثقيلة إلى محيط منطقة غارة، التي شهدت أكثر من غارة تركية لتحييد عناصر «العمال»، ونشر مسلحيه في نقاط قريبة من مقاتلي قوات الدفاع الشعبي الكردستاني، نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأفادت وسائل إعلام كردية بأن القوة التي توجهت إلى غارة ترتبط مباشرة برئيس حكومة الإقليم مسرور البارزاني، وهي تتألف من قوة تدعى «كولان»، إضافة إلى قوة أخرى تسمى «بشمركة روج».

نشر البشمركة قوات في مناطق التماس (صافين حامد/فرانس برس)

قيادي في «العمال»: ملتزمون بعدم الاقتتال مع أي قوة كردية

من جهته، قال عضو الحزب «الديمقراطي الكردستاني» عماد بالاجان إن «ما ذهب إليه البارزاني في بيانه الأخيرة هو رد على مهاجمة قياديين في حزب العمال في سنجار وقنديل، لإقليم كردستان، مع التأكيد أن الاقتتال الكردي الكردي هو من المحرمات، ولكن في الوقت نفسه فإن الإقليم لا يقبل بأن تُحتل المناطق الكردية بالقوة من قبل مجموعات مسلحة خارجة عن القانون». وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «مسلحي حزب العمال يحتلون المناطق العراقية بقوة السلاح ويقتلون الناس ويختطفون الفتيات القاصرات، وفي الوقت ذاته يطلبون الحوار مع إقليم كردستان، وبالتالي فإن اللجوء إلى أي حوار مع جماعة إرهابية يعني إضفاء الشرعية على وجودها، وهو ما لا يقبله قادة إقليم كردستان».

في المقابل، قال القيادي في «العمال الكردستاني» كاوة موس، إن «حزب العمال ملتزم بعدم الاقتتال مع أي قوة كردية، مهما بلغ حجم التصعيد»، موضحاً في اتصال مقتضب مع «العربي الجديد» أن «العمال الكردستاني يسعى إلى توحيد الصفوف الكردية ولا يريد أي مشاكل».

وفي بغداد، أكد عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كاطم الركابي لـ«العربي الجديد» أن «الشتات والتوتر في علاقة أربيل وبغداد تحوّلا إلى مصدر قوة لمسلحي حزب العمال، وبالتالي فإن حل هذه المشكلة لا يتم من خلال المواجهة المسلحة، بل من خلال توحيد الخطاب بين حكومتي بغداد وأربيل، معتبراً أن «بغداد يجب أن تتولى الملف بنفسها كونه قضية تتعلق بالعراق ككل».

خاص

تتكشف المزيد من المعطيات التي تدل على تزوير واسع شهدته الانتخابات النيابية المصرية في جولتها الأولى، فحتى اليوم تمتنع الهيئة الوطنية عن إعلان النتائج التفصيلية، كما شهدت العملية استبعاد قضاة مشرفين على اللجان الفرعية، بما يذكر ببرلمان 2010

الانتخابات المصرية

سيناريو تزوير برلمان 2010 يلوح

رفضت الهيئة الوطنية تظلمات على الانتخابات (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

«ما حدث في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب الجارية هو تزوير فج، ولا يضاهيه سوى عمليات التزوير الواسعة في انتخابات مجلس الشعب السابق عام 2010»، هكذا تحدث نائب في البرلمان المصري، بعد أن خسر مقعده في إحدى دوائر محافظة الجيزة من الجولة الأولى، على الرغم مما يحظى به من شعبية في الشارع. وقال عضو البرلمان الخاسر، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الهيئة الوطنية للانتخابات باركت عملية تزوير المرحلة الأولى للانتخابات النيابية (التي أجريت بين 21 و23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي في الخارج، و24 و25 أكتوبر في الداخل)، إثر إعلانها عن النتائج النهائية عقب أسبوع من إغلاق باب التصويت، من دون أن تكشف عن عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح، حتى بطابقها بالأرقام الواردة في محاضر الفرز في اللجان الفرعية.

وأضاف النائب، الذي تحفظ عن ذكر اسمه، أن عدداً كبيراً من أعضاء البرلمان الحالي خسروا مقاعدهم أمام مرشحي حزب «مستقبل وطن»، نتيجة التلاعب في نتائج الانتخابات لصالحهم، وإضافة اللجان العامة (معنية بجمع نتائج اللجان الفرعية) عشرات الآلاف من «الأصوات الوهمية» إلى مرشحي الحزب في كل دائرة، لإعلان فوزهم من الجولة الأولى، بالمخالفة لما تم رصده من نتائج في اللجان الفرعية. وتابع أن امتناع الهيئة الوطنية للانتخابات عن إعلان النتائج التفصيلية للانتخابات، متضمنة ما حصل عليه كل مرشح من أصوات صحيحة سواء في الداخل أو الخارج، ليس له تفسير سوى أن الهيئة «متواطئة» مع حزب «مستقبل وطن»، وتتلقى تعليمات من أجهزة في الدولة للتلاعب في النتائج، على خلاف ما يروج من أنها «هيئة قضائية مستقلة».

> العديد من القضاة استبعدوا من الإشراف على عملية الانتخاب
>
> اتهامات للجنة العامة بإضافة أصوات لمرشحي «مستقبل وطن»

في السياق نفسه، كشف مصدر قضائي لـ«العربي الجديد»، أن العديد من القضاة المشرفين على اللجان الفرعية فوجئوا في صباح اليوم الثاني للتصويت بإبعادهم عن الإشراف على العملية الانتخابية، واستبدالهم بآخرين من القضاة الاحتياطيين بحجة إراحتهم، وهو أمر غير مسبوق في أي انتخابات تخضع للإشراف القضائي، باعتبار أن القاضي هو المسؤول عن عملية التصويت ثم الفرز داخل اللجنة الفرعية إلى حين تحرير محضر بنتائجها. وأضاف أنه «لا يجوز استبدال القاضي خلال عملية التصويت التي جرت على مدار يومين، إلا في حالة مطالبته بذلك نتيجة تعرضه لظرف طارئ، ولكن ما حدث هو استبعاد أغلب القضاة المنتمين إلى مجلس الدولة، واستبدالهم بآخرين من هيئة قضايا الدولة، من دون إبداء أسباب»، مستطرداً بأن «رؤساء اللجان العامة في المحافظات منعوا جميع مندوبي المرشحين من حضور عملية جمع الأصوات، على الرغم من حملهم تصاريح معتمدة من الهيئة».

ورفضت الهيئة الوطنية للانتخابات نحو 248 تظلماً على نتائج دوائر الانتخاب المختلفة في المرحلة الأولى، بزعم أن ما رصدته من شكاوى للمرشحين «لم يكن مؤثراً على سير العملية الانتخابية أو نتائجها»، وهو ما يعزز من شكوك تورط الهيئة في تزوير نتائج الانتخابات، ومخالفتها للقانون بعدم تسليم المرشحين صورة رسمية من النتائج عن كل دائرة، والاكتفاء بإعلان اسم الفائزين من دون تفاصيل. في السياق، أفاد أحد مندوبي المرشحين الخاسرين عن دائرة أطفيح في محافظة الجيزة، بأنهم «فوجئوا بزيادة عدد المشاركين في الانتخابات بالدائرة، عما رصدوه في اللجان الفرعية بنحو 250 في المائة، ما يعني تورط اللجنة العامة في إضافة الكثير من الأصوات الوهمية لصالح مرشح حزب مستقبل وطن، الذي أعلن فوزه من الجولة الأولى، وكذلك لصلحة القائمة الوطنية التي يقودها الحزب، والفائزة بجميع مقاعد القوائم المغلقة».

وأعلن رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، لاشين إبراهيم، فوز «القائمة الوطنية» المدعومة من النظام الحاكم، بجميع مقاعد دائرة قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد (100 مقعد)، ودائرة قطاع غرب الدلتا (42 مقعداً)، بدعوى حصولها على النسبة المطلقة من عدد الأصوات الصحيحة، رافضاً الكشف عن عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القائمة، أو القائمة المنافسة لها، وتحمل اسم «تحالف نداء مصر»، في مخالفة صريحة لقانون مباشرة الحقوق السياسية.

وزعم لاشين أن نسبة المشاركة في محافظات المرحلة الأولى بلغت 28,06 في المائة، بإجمالي حضور بلغ 9 ملايين و69 ألفاً و729 ناخباً، من أصل 31 مليوناً و719 ألفاً و224 ناخباً لهم حق التصويت في 14 محافظة، مشيراً إلى أن هناك مليوناً و769 ألفاً و702 صوت باطل في الانتخابات على نظام القوائم، بالإضافة إلى مليون و5 آلاف و689 صوتاً باطلاً في الانتخابات على النظام الفردي.

وفاز في الجولة الأولى لانتخابات مجلس النواب المصري 32 مرشحاً على النظام الفردي، من دون الحاجة إلى جولة الإعادة، من بينهم 25 مرشحاً عن حزب «مستقبل وطن»، و4 مرشحين عن حزب «الشعب الجمهوري» المؤتلف معه، بالإضافة إلى 3 مرشحين مستقلين، في حين تجري الإعادة بين 220 مرشحاً على 110 مقاعد بمحافظات المرحلة الأولى خلال يومي 23 و24 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، منهم 86 مرشحاً عن «مستقبل وطن»، و19 مرشحاً عن «الشعب الجمهوري».

وكان مصدر برلماني بارز قد قال لـ«العربي الجديد»، إن مجلس النواب الجديد سيكون أشبه بمجلس الشعب عام 2010، والذي عُرف إعلامياً بـ«برلمان أحمد عز»، نسبة إلى أمين التنظيم السابق في «الحزب الوطني» الحاكم إبان عهد الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك، مبيناً أن «هذا البرلمان سيخلو تماماً من قوى المعارضة، على غرار ما حدث قبل اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011».

ومثّلت انتخابات مجلس الشعب التي جرت أواخر عام 2010 سبباً رئيسياً لاندلاع الثورة المصرية، جراء تزويرها بصورة فجة استفزت جموع المصريين، ودفعت القوى السياسية إلى الانسحاب من الانتخابات عقب جولة الإعادة، الأمر الذي أسفر عن حصول الحزب الحاكم على أغلبية ساحقة تقارب 97 في المائة من المقاعد، على الرغم من شعبيته المتدنية في الشارع (آنذاك).

وسبق أن تقدّم «الحزب المصري الديمقراطي» بطعن على نتيجة الانتخابات المعلنة من اللجان القضائية عن دوائر محافظة الجيزة أخيراً، للمطالبة بإعادة فرز وجمع الأصوات في ضوء المحاضر المعتمدة للجان الفرعية، إذ إن الأرقام النهائية لانتخابات المقاعد الفردية في المحافظة «تنبئ بوقوع كارثة في رصد وتجميع الأصوات في أغلب الدوائر». وأفاد الحزب بأن «الأرقام التي أعلنتها شفهياً اللجنة العامة في دائرة العمرانية والطالبية شهدت زيادة فاحشة، وغير مبررة، تتجاوز عشرات الآلاف من الأصوات مقارنة بكشوف الفرز في اللجان الفرعية. وقد أضيفت هذه الأصوات إلى مرشحين بعينهم، وأدت إلى فوزهم من الجولة الأولى، على الرغم من أن المحاضر الرسمية للفرز في اللجان الفرعية تؤكد وصول مرشحي الحزب إلى جولة الإعادة».

وانتشرت في مصر العشرات من مقاطع الفيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، التي توثق عملية شراء أصوات الناخبين مقابل مبالغ مالية في المحافظات التي جرت فيها المرحلة الأولى من انتخابات البرلمان، على مسمع ومرأى من الجميع أمام اللجان الانتخابية، لا سيما من أنصار مرشحي حزب «مستقبل وطن»، وسط تواطؤ من قوات الجيش والشرطة المسؤولة عن تأمين اللجان.

ومنذ الاستيلاء على السلطة في عام 2013، يعمد النظام برئاسة عبد الفتاح السيسي إلى زيادة أعداد المشاركين في كل استحقاق انتخابي، نظراً لعزوف الغالبية العظمى من المواطنين عن المشاركة، من خلال إصدار هيئة الانتخابات تعليمات شفهية للقضاة رؤساء لجان الانتخاب العامة في المحافظات، بإضافة نسبة مقطوعة على أعداد المصوتين عند إعلان النتائج النهائية لزيادة نسبة المشاركة من ناحية، وتزوير النتائج لصالح مرشحي النظام من ناحية أخرى.

«تدوير» حازم حسني

كشف المحامي المصري نبيه الجنيدي، أمس الأربعاء، أن نيابة أمن الدولة العليا قررت حبس الأكاديمي البارز حازم حسني (الصورة) لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات، على خلفية اتهامه في قضية جديدة تحمل رقم 855 لسنة 2020 (حصر أمن دولة)، بزعم تورطه في «مشاركة في تحقيق أهداف جماعة الإخوان المسلمين (الإرهابية) مع علمه بأغراضها». ويأتي «تدوير» حسني في قضية جديدة على الرغم من التدهور الحاد في حالته الصحية.

شرق غرب

ساحل العاج: مقتل اثنين من أنصار وزير

قتل اثنان من أنصار وزير في ساحل العاج في اشتباك قرب منزله في بلدية تومودي وسط البلاد، في أعقاب إعادة انتخاب الرئيس الحسن واتارا رئيساً لولاية ثالثة. وقال المتحدث باسم الرئيس مامادو توري إن «شابين من محيط الوزير أرادا مساعدة شقيق الوزير قتلا في إطلاق نار» مساء أول من أمس. وقطعت الشرطة الطرق المؤدية إلى مقرات خصميه الرئيسيين، هنري كونان بيديه وباسكال أفي نغويسان، بعدما اتهم مسؤولون المعارضة بالتخطيط لإثارة فتنة.
(فرانس برس)

قرغيزستان: البرلمان ينتخب رئيسا له

انتخب برلمان قرغيزستان حليفاً للرئيس المؤقت صدر جاباروف (الصورة)، رئيساً له، أمس الأربعاء، ما عزز موقف الزعيم القومي قبل الانتخابات الرئاسية المبكرة التي ستجرى في يناير/ كانون الثاني 2021. وانتخب تالانت ماميتوف، وهو حليف قديم لجاباروف، بأصوات مائة من أصل 120 نائباً. وقد صوت نائب واحد ضده بينما امتنع 19 عن التصويت. وكان رئيس البرلمان السابق كانات إيسايبيف استقال من منصبه بعدما أعلن نيته الترشح للرئاسة.
(فرانس برس)

العراق: حركة سياسية جديدة تدعو لـ«ولاية الفقيه»

أعلن في العراق، أمس الأربعاء، تأسيس حركة سياسية جديدة تحت اسم «عهد الله»، بدا أنها متشابهة من حيث الطروحات وتبني الأجندة الإيرانية مع حركات وتكتلات سياسية مماثلة موجودة على الساحة من قبل. وقالت الحركة، التي يرأسها رجل الدين هاشم الحيدري، إنها تدعو إلى تبني نظام «ولاية الفقيه» في البلاد، «مؤكدةً أنها تؤمن بمنهج المرشد الإيراني السابق روح الله الخميني «الذي لا يقف عند حدود بلد دون غيره».
(العربي الجديد)

الإمارات تفتتح أول قنصلية عربية في الصحراء

افتتحت الإمارات، أمس الأربعاء، قنصلية عامة بمدينة العيون، كبرى حواضر الصحراء المغربية، لتكون أول تمثيلية عربية في المنطقة، بعد أن جرى منذ بداية السنة الحالية فتح عدد من القنصليات الأفريقية فيها. وترأس حفل افتتاح القنصلية بمدينة العيون وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي المغربي ناصر بوريطة والسفير الإماراتي بالرباط العصري سعيد أحمد الظاهري.
(العربي الجديد)

تدهور صحة منفذ اعتداء نيس

تدهور الوضع الصحي للمهاجم الذي نفذ الاعتداء على كنيسة نوتردام في نيس بجنوب شرق فرنسا، وأسفر عن ثلاثة قتلى، ما يؤخر الاستماع إلى شهادته، في وقت لا يزال خمسة أشخاص في الحجز الاحتياطي، وفق ما ذكرت مصادر مقربة من التحقيق أمس الأربعاء. وقال مصدر مقرب من التحقيق، لوكالة «فرانس برس»، إن حالة إبراهيم العيساوي، البالغ 21 عاماً، والذي ثبُتت إصابته بفيروس كورونا، لا تزال حرجة بعد تدهور وضعه الصحي.
(فرانس برس)

الحدث

شهيد في نابلس ... وعباس يتمسك بالمفاوضات

لا يزال الرئيس الفلسطيني محمود عباس يتمسك بالمفاوضات، فيما كان فلسطيني يلتحف بقافلة الشهداء، وتدمر قوات الاحتلال مساكن في غور الأردن

رام الله ـ **العربي الجديد**

استشهد الفلسطيني بلال عدنان رواجبة، أمس الأربعاء، بنيران جنود الاحتلال على حاجز حوارة المقام جنوبي نابلس، شمالي الضفة الغربية، فيما كرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس دعوته للذهاب للمفاوضات على أساس الشرعية الدولية.

وشككت عائلة رواجبة (29 عاماً)، في حديث مع «العربي الجديد» برواية الاحتلال الذي اتهم الشهيد بإطلاق النار على جنوده، مشيرة إلى أن جهاز المخابرات الإسرائيلية اتصل بوالد الشهيد، طالباً منه الحضور إلى مركز تحقيق حوارة التابع للاحتلال، من دون إبداء المزيد من التفاصيل.

وأشارت المصادر إلى أن رواجبة يعمل مستشاراً قانونياً برتبة نقيب في مديرية الأمن الوقائي في محافظة طوباس شمال شرقي الضفة الغربية، وهو من سكان منطقة عراق التايه في مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية، ومتزوج وأب لطفلة تبلغ من العمر شهرين فقط.

واعتبرت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، جريمة الإعدام التي أدت إلى استشهاد رواجبة «ترجمة لإرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه دولة الاحتلال، وأذرعها المختلفة، بحق شعبنا، وأرضه، وممتلكاته، ومقدساته، وحقوقه». وأشارت إلى أن صمت المجتمع الدولي على هذه الجرائم، وعدم فرض عقوبات على دولة الاحتلال، وعدم مساءلة القتلة والمجرمين، ومحاسبتهم، ومن يقف خلفهم يشجعها على التمادي في تلك الجرائم. وأكدت أنها «ستواصل جهودها لحث ومطالبة المجتمع الدولي ومنظماته ومؤسساته الأممية المختصة لتحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها تجاه شعبنا ومعاناته، مطالبة الجنائية الدولية بسرعة فتح تحقيق في جرائم الاحتلال».

في هذه الأثناء، جدد عباس، الرئيس الفلسطيني خلال استقباله في مقر الرئاسة برام الله أمس الأربعاء، رئيس الوزراء الروماني لودوفيك أوربان، دعوته لعقد مؤتمر دولي للسلام، والاستعداد للذهاب إلى المفاوضات على أساس الشرعية الدولية، وتحت رعاية الرباعية الدولية. من جهته، أكد رئيس الوزراء الروماني على «متانة العلاقة بين البلدين، والشعبين الصديقين، وأهمية السعي الدائم لتعزيزها في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك، وأن موقف رومانيا ثابت في دعم تحقيق السلام، وفق مرجعيات الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي». على صعيد منفصل، سلّمت مخابرات الاحتلال نائب مدير الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة الشيخ ناجح بكيرات، أمراً يقضي بإبعاده عن المسجد الأقصى لمدة ستة أشهر. وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت الأسبوع الماضي بكيرات، بعد اقتحام مقرّ مديرية التعليم الشرعي ومديرية الوعظ والإرشاد التي يرأسها، والتابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية، في البلدة القديمة من القدس، ومصادرة وثائق ومستندات منها، قبل أن تحتجزه لساعات ثم تفرج عنه شرط الإبعاد عن الأقصى لمدة أسبوع، ثم عادت وجددت أمر الإبعاد لمدة ستة أشهر.

الهم الاحتلال رواجبة بإطلاق النار على جنوده (جعفر الشيخ/فرانس برس)

تونس

«النهضة»... صراع على الرئاسة في وطن مأزوم

عمقت مبادرة تقدم بها قياديان في حركة «النهضة» التونسية والتي تفتح الباب أمام راشد الغنوشي للترشح للرئاسة، من الخلاف بين «الإخوة» بشأن دور الأخير

صلاح الدين الجورشي

اعتبر لطفي زيتون، الذي كان من أقرب المقربين لزعيم الحركة راشد الغنوشي، والذي استقال من جميع المسؤوليات داخل «النهضة» التونسية، أن «الحركة تتلهى بمشاغل لا تهم الناس، ومنها رئاسة الغنوشي للحركة». وتوقع أن الحركة «ستشهد تقهقراً وليس تقدماً». وقال «ارتكبنا مجموعة كبيرة من الأخطاء السياسية... تحالفات... تبرؤ سياسي... أنا غير متفائل بما سيحدث داخل الحركة». هذا التصريح مؤشر جديد على أن أزمة الحركة مرشحة لمزيد التفاقم والتصعيد.

ليست استقالة زيتون الأولى ولن تكون الأخيرة. في كل أسبوع على الأقل يقرر البعض الانسحاب بشكل علني عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، أو يفضلون أن يكون انسحابهم صامتاً. يبرر هؤلاء موقفهم بكونهم فقدوا الشجاعة للدفاع عن مواقف الحركة، ولم يعودوا مقتنعين بما يتخذه الغنوشي من قرارات.

وكلما اقترب موعد انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحركة تصاعدت درجات التوتر في صفوف النهضويين، وتعددت المناورات في صفوفهم. فالتحذيرات الأول والثاني اللذان أرسلهما مائة قيادي إلى الغنوشي من أجل ثنيه عن التمسك برئاسة الحركة لم يغيرا من موقفه، بل على العكس من ذلك أثارا غضبه، واعتبر المبادرة «خطيرة على الحركة»، مطالباً الجميع بضرورة التمييز بين رئاسة الحركة وموقع «الزعيم» فيها. وهو ما كشف عن نيته الذهاب في هذا الطريق إلى الآخر مهما كانت النتائج.

حرصاً على حماية الحركة من التصدع والانقسام، بادر كل من رئيس مجلس الشورى عبد الكريم الهاروني، وصهر الغنوشي، رفيق عبد السلام، باقتراح حل وسط. وتمثل الحل أولاً في ترحيل تاريخ المؤتمر إلى موعد لاحق لا يقل عن سنتين أو أكثر بحجة وباء كورونا، والحاجة إلى نقاش معمق حول أسباب تراجع القاعدة الانتخابية للحركة، والتوصل إلى «حسن إدارة الاختلاف، وسنّ ميثاق أخلاقي بين المنخرطين يضبط العلاقات، ويعقلن الخطاب ويجنب حالة الفوضى والمناكفات السياسية والإعلامية، مثلما يضمن الحد الأدنى من الاحترام والتضامن بين أبناء الحركة الواحدة».

أما المسألة الثانية التي أثارت ردود فعل عاصفة في صفوف المعارضين للغنوشي، فقد دعا الثنائي إلى «الفصل بين رئاسة الحركة والترشح للمناصب العليا في الدولة بعد انتخابات 2022. ومن ذلك الإعلان رسمياً في المؤتمر المقبل للحركة بأن «الزعيم المؤسس» للحركة هو المرشح الرسمي للمناصب السيادية في الدولة، وتقنين ذلك على مستوى النظام الأساسي». واعتبارا أن هذا المنصب الجديد، وما يترتب عنه من مهام هو الذي يليق بـ«الدور الريادي الذي يضطلع به زعيم الحركة راشد الغنوشي، سواء من جهة موقعه في الدولة، أو من جهة مكانته وسابقته في الحركة، أو النسيج علاقاته الخارجية». وقد أعادت هذه المبادرة إلى الأذهان ما ورد في رد الغنوشي على رسالة المائة، والتي تم التبرؤ منها بعد وصولها إلى وسائل الإعلام. وأكد الغنوشي فيها أن «هناك خلطاً متعمداً بين مقتضيات مجالين مختلفين، وهما الحزب والدولة. فتحديد المدة بدورتين معروف في رئاسة الدول الديمقراطية. أما ديمقراطية الأحزاب، فالتداول المعروف فيها يتحقق بالتجديد الدوري أو عدمه لقياداتها».

> أثارت محاولة إثناء الغنوشي عن التمسك برئاسة الحركة غضبه

بدل أن تحقق هذه المبادرة التقريب بين طرفي النزاع، فقد عمقت الهوة، وغذت الخلاف بين «الإخوة» الذين هم حالياً بصدد التحول إلى خصوم وأعداء. واعتبر الرافضون لبقاء الغنوشي على رأس الحركة أن تأجيل المؤتمر ليس إلا مناورة لربح الوقت وتجاوزا صريحا لقانونها الداخلي. أما بالنسبة لاستحداث منصب «الزعيم المؤسس» فقد فسروا الاقتراح بكونه «انقلاباً على الديمقراطية الداخلية»، وتأبيداً لوصاية الغنوشي على الحركة، من خلال منصب الزعيم الذي سيكون وحده المرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستنظم في سنة 2024.

نعم الغنوشي متمسك بأن يبقى الرجل الأول والأقوى تنظيمياً داخل الحركة، التي لا يزال يعتبرها ثمرة الجهود التي بذلها منذ التأسيس وصولاً إلى الحكم. كما أنه يفكر أيضاً في أن يدخل قصر قرطاج كرئيس لتونس. حلم لازمه منذ أن عاد إلى تونس من دمشق مطلع سبعينيات القرن الماضي. هذه الرغبة في ممارسة السلطة فاجأت أنصاره أكثر من خصومه. هؤلاء الأنصار الذين يقرون له بالكفاءة والصمود طيلة نصف قرن، ويسلمون بالمكانة الدولية التي يتمتع بها، ويشهدون له بالقدرة على المناورة، وكسب أصدقاء للحركة ساعدوها على أن تصبح رقماً صعباً داخل تونس. كما يقرون له بنوع من الدهاء السياسي جعله مقبولاً على الساحة الدولية. لكن في المقابل، أصبح الكثير منهم يشعرون بكونهم قد أصبحوا رهائن لطموح شخصي أكثر من التزامهم بمشروع جماعي. من جهة أخرى، يدركون بأن رئيس حركتهم قد تقدمت به السن، وأن رئاسة الدولة مسؤولية جسيمة تتطلب الكثير من الجهد والإحاطة والرؤية الواضحة، والقدرة على تجميع المواطنين حوله، ويرون فيه المنقذ. ويعتقدون أن ذلك غير متوفر حالياً. وهو ما تثبته مختلف استطلاعات الرأي التي نظمت حتى الآن، والتي يبينت بوضوح أن الغنوشي يأتي دائماً في آخر السلم للرد عن السؤال المتعلق بمدى ثقة التونسيين في الشخصيات السياسية. لهذا يتساءل الكثير من أبناء الحركة عن مدى استعداد «النهضة» للمجازفة بتقديم زعيمها لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة. هكذا أصبح وضع أكبر حركة في تونس، بسوده الغموض، وتشقه الصراعات، وتلاحقه سلسلة من الإخفاقات. هذه النتيجة المؤلمة التي توصل إليها عديد القياديين في الحركة.

الغنوشي متمسك بأن يبقى الرجل الأول في الحركة (أسيف فالدي/الأناضول)

متابعة

باشاغا في القاهرة: تنسيق بشأن المرتزقة والمطلوبين لمصر

القاهرة، طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعاد وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية فتحي باشاغا، بزيارته إلى القاهرة أمس الأربعاء، إطلاق الخط الجوي بين العاصمة طرابلس والإسكندرية، إلا أن الأهم هو بحثه مع المسؤولين المصريين ملف العناصر المطلوبة إلى القاهرة، فيما لا يبدو أن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة قد خرجت بجديد بعد اختتام اجتماعاتها في مدينة غدامس.

وأكد باشاغا، في بيان وزعه مكتبه أمس الأربعاء، أن «وزارة الداخلية تتطلع دوماً للعمل المؤدوب بما يعزز العلاقات الاستراتيجية والمتميزة مع الشقيقة مصر، بما يحفظ أمن واستقرار البلدين ويحقق الرفاه والازدهار للشعبين الليبي والمصري الشقيقين». وأكدت الخطوط الجوية الأفريقية أنه تمت الموافقة على القيام برحلة من مطار معيتيقة إلى مطار برج العرب بالإسكندرية، بعد اتصالات مع سلطات الطيران المصري. وقالت مصادر إن أول رحلة في إطار تفعيل هذا الخط الجوي، ستكون طائرة باشاغا.

وقالت مصادر مصرية خاصة إن باشاغا سيبحث مع مسؤولي الملف الليبي، وعلى رأسهم رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، ومنسق اللجنة المعنية بالشأن الليبي اللواء أيمن بديع، تصوراً تدعمه أميركا بشأن مصير القوات الأجنبية والمرتزقة المتواجدين على الأراضي الليبية، بالإضافة إلى التنسيق بشأن ملف العناصر المتطرفة المطلوبة للقاهرة، وتتواجد في مناطق خاضعة لسيطرة حكومة الوفاق.

كما سيتم الاستماع إلى التصور الخاص بشأن تفكيك الميليشيات وإعادة دمج من يصلح منها ضمن هياكل وزارتي الداخلية والدفاع الليبية.

من جهة ثانية، لا يبدو أن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5» التي تضم ممثلين عن قوات الوفاق وميليشيات خليفة حفتر، قد خرجت بجديد بعد اجتماعاتها في غدامس، أقصى غرب ليبيا، التي اختتمت مساء أول من أمس الثلاثاء. وأعلنت البعثة الأممية في ليبيا «جملة من التوصيات المهمة في ما يخص الترتيبات المقبلة، بما فيها مطالبة مجلس الأمن الدولي بالتعجيل بإصدار قرار ملزم لتنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جنيف» في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وذكر البيان 12 توصية نتجت من اجتماعات اللجنة «5+5» في غدامس، منها «تشكيل لجنة عسكرية فرعية للإشراف على عودة القوات إلى مقراتها، وسحب القوات الأجنبية من خطوط التماس. وتعقد هذه اللجنة أول اجتماع لها في سرت بحضور لجنة 5 + 5 في القريب العاجل مع وجود البعثة». وبحسب البيان تم الاتفاق على وجود مراقبين دوليين، من دون تفاصيل أخرى. وأكد البيان أن اللجنة العسكرية قررت أن يكون مقرها الرئيس في سرت.

وتبدو هذه النتائج دون المستوى المأمول بحسب الخبير الأمني الليبي محيي الدين زكري. واعتبر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن التفاصيل القليلة بشأن توزيع مقار اللجان الفرعية الأساسية في مدن التوتر العسكري «لا تسمى نتائج ولا تخبر عن قدرة اللجنة على فرض الاتفاق العسكري». وأوضح أن «أول مكامن الضعف وصف نتائج الاجتماعات بالتوصيات. والسؤال: لمن وجهت هذه التوصيات ومن سيطبقها؟»، مضيفاً أن «مطالبة مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار يلزم الجميع بتنفيذ بنود الاتفاق يعني أن اللجنة تقول صراحة إنها ليست لديها القدرة على فرض نتائجها واتفاقها ويجب على المجتمع الدولي التدخل».

وفي الوقت الذي أكد فيه زكري أن اجتماعات غدامس «لم تستطع أكثر من تجميد الأوضاع العسكرية»، رأى الباحث الليبي في العلاقات الدولية مصطفى البرق، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «اجتماعات كان الهدف منها تجميد الأوضاع العسكرية للقفز إلى المرحلة السياسية وتسريع خطواتها».

دخل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في مواجهة عسكرية مع حكومة إقليم تيغراي، شمال البلاد، في اختبار هو الأصعب لعهده، بعدما ظلّت الخلافات والنزاعات الإثنية تلاحقه منذ وصوله للسلطة عام 2018، وهو ما قد يجر البلاد لحرب داخلية

آبي أحمد يدفع بالجيش لمواجهة حكومة إقليم تيغراي

نذر حرب في إثيوبيا

رفضت حكومة تيغراي تأجيل الانتخابات المحلية (ادواردو سو تيراس/فرانس برس)

أصدر رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، أمس الأربعاء، أمراً بمواجهة الحكومة الإقليمية في إقليم تيغراي، شمالي البلاد، وأعلنت أديس أبابا حال الطوارئ في الإقليم لمدة ستة أشهر، بعدما اتهمت «جبهة تحرير شعب تيغراي»، بشنّ هجوم على القوات الاتحادية. ويأتي هذا التطور، الذي قد يدخل البلاد مجدداً في حرب داخلية دموية، تتويجاً لسلسلة متواصلة من النزاعات الداخلية المتزايدة، ولمسار من التصعيد بين أديس أبابا والإقليم، لاسيما على خلفية الانتخابات المحلية التي أجريت في تيغراي في سبتمبر/أيلول الماضي، واعتبرتها حكومة آبي أحمد غير قانونية. لكن هذا التطور يعكس أيضاً فشل رئيس الوزراء الإثيوبي، الذي وصل إلى السلطة في العام 2018، وحاز على جائزة نوبل للسلام، في تحويل الدولة إلى ديمقراطية جامعة. كما يعكس مدى المقاومة لخططه الإصلاحية، والتي ترتبط بحدة الصراعات الإثنية. وكان قد سبق تصعيد تيغراي هجوم دموي راح ضحيته عشرات القتلى من إثنية الأمهرة في منطقة أوروميا، على يد جيش تحرير أورومو، بحسب السلطات. على الصعيد الخارجي، قد يرسل أي تصعيد عسكري واسع في إثيوبيا موجة صدمة عبر القرن الأفريقي وما وراءه، ويلقي بظلاله سلبياً على الاهتمام الدولي المتصاعد بالاقتصاد الواعد لهذه الدولة، ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث الكثافة السكانية. ويأتي ذلك فيما لا تزال إثيوبيا تواجه مفاوضات متعثرة مع كل من مصر والسودان حول سد النهضة، وتداعيات صعبة لأزمة كورونا، وظاهرة نزوح داخلي فاقمتها موجة جفاف. ويشكل التيغراي 6 في المائة من سكان البلاد، ولكنهم منذ أن فقدوا السلطة، يواصلون اتهام آبي أحمد بتهميشهم. كما أن ميولاً للانفصال لا تنفك تصدر عن بعض وجوههم السياسية.

وأعلنت إثيوبيا، أمس، حال الطوارئ في إقليم تيغراي، بعدما أمر آبي أحمد الجيش بمواجهة الحكومة الإقليمية، قائلاً إنها نفذت هجوماً مميتاً على قاعدة عسكرية خلال الليل، مؤكداً أن «الخط الأحمر الأخير قد تم تجاوزه»، مع ما تردد عن هجوم شنته «جبهة تحرير شعب تيغراي» المسلحة جيداً. ولم تعرف طبيعة الرد العسكري الحكومي، كما لم يكن واضحاً شكل الهجوم الذي اتهمت أديس أبابا الإقليم بشنّه. وأعلنت حكومة تيغراي انشقاقاً داخل قوات الجيش في شمال البلاد، نفته أديس أبابا. وجاء في بيان لمجلس الوزراء الاتحادي، أن «الأنشطة غير القانونية والعنيفة داخل ولاية تيغراي الوطنية الإقليمية، تعرض للخطر الدستور والنظام الدستوري والسلام والأمن العامين، وتهدد بشكل خاص سيادة البلاد».

واتهم آبي أحمد «جبهة تحرير شعب تيغراي»، الحزب الحاكم في تيغراي، بـ«مهاجمة قاعدة عسكرية فيدرالية». وقال في رسالة نشرها على موقعي «فيسبوك» و«تويتر»، إن «جبهة تحرير شعب تيغراي هاجمت معسكراً للجيش في تيغراي»، مضيفاً أن «قواتنا الدفاعية تلقت الأمر بالقيام بمهمتها، إنقاذ الأمة، وقد تمّ تجاوز المرحلة الأخيرة من الخط الأحمر». وقالت المتحدثة باسم رئيس الوزراء بيلين سيوم ، إن عمليات عسكرية بدأت في الإقليم، من دون الكشف عن تفاصيلها. ولاحقاً، أعلن آبي أحمد عبر التلفزيون الرسمي أن «القوات غير الموالية» انقلبت على الجيش في ميكيلي، عاصمة تيغراي، وبلدة دانشا، غرب المنطقة، مضيفاً أن قوات الأمن صدّت الهجوم على دنشا في منطقة أمهرة، المتاخمة لجنوب تيغراي، وموضحاً أن الهجوم تسبب بسقوط «العديد من القتلى والجرحى، وبأضرار مادية». واتهم مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي «جبهة تحرير شعب تيغراي» بأنها ألبست عناصرها بزّات عسكرية مثل تلك التي يرتديها جنود الجيش الإريتري لـ«توريط الحكومة الإريترية في مزاعم كاذبة بالعدوان على شعب تيغراي». من جهتها، قالت حكومة إقليم تيغراي إن قيادة وجنود قيادة الشمال المتمركزة في ميكيلي «قرروا الوقوف إلى جانب شعب تيغراي والحكومة الإقليمية»، وذلك في بيان نشرته وسائل إعلام محلية. وقال الموقع الالكتروني «نيتبلوكس» الذي يراقب عمليات قطع الإنترنت، إن الشبكة قطعت على ما يبدو في المنطقة اعتباراً من الساعة الواحدة بالتوقيت المحلي.

آبي أحمد: جبهة تحرير تيغراي تجاوزت الخط الأحمر

وكان التوتر قد تصاعد أخيراً بين أديس أبابا وتيغراي، خلال الأيام الماضية، وسط اتهامات متبادلة بالتحضير لعمل عسكري. وجاء ذلك بعدما رفض قادة الإقليم، الذين هيمنوا على السياسة الوطنية لـ30 عاماً قبل وصول آبي أحمد إلى السلطة عام 2018، قراراً سابقاً للحكومة الاتحادية بتمديد البرلمان الفيدرالي لولاية النواب، الوطنيين والمحليين، بسبب ظروف جائحة كورونا، وقرّروا تنظيم انتخابات في منطقتهم في سبتمبر/أيلول الماضي. ومنذ ذلك الحين، يعتبر كل معسكر، الآخر غير شرعي. وصوّت أعضاء مجلس الشيوخ الإثيوبي في أوائل أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لمصلحة قطع الاتصالات والتمويل بين السلطات الفيدرالية والمسؤولين في تيغراي. وفي إطار هذا التوتر، فرضت عمليات مراقبة على الطواقم والمعدات العسكرية في تيغراي. من جهتها، منعت «جبهة تحرير شعب تيغراي» يوم الجمعة الماضي، جنرالاً عيّنته أديس أبابا من تولي منصبه في المنطقة. وقال رئيس إقليم تيغراي، دبرصيون جبراميكائيل، خلال مؤتمر صحافي يوم الإثنين الماضي، إن حكومة أبي أحمد تخطط لمهاجمة المنطقة لمعاقبتها على إجراء انتخابات سبتمبر.

ويضم إقليم تيغراي جزءاً كبيراً من الأفراد والمعدات العسكرية للدولة الفيدرالية، إرث الحرب التي وقعت من 1998 إلى 2000 بين إثيوبيا وإريتريا الواقعة على حدود الإقليم. وكشف تقرير لمجموعة الأزمات الدولية صدر الأسبوع الماضي أن المنطقة تضم «أكثر من نصف مجمل أفراد القوات المسلحة والفرق المؤللة» في البلاد، محذرة من احتمال وقوع «نزاع مدمر قد يمزق الدولة الإثيوبية». لكن مسؤولين في تيغراي أكدوا أخيراً أنهم لن يبدأوا نزاعاً عسكرياً. وقال المسؤول البارز في «جبهة تحرير شعب تيغراي»، غيتاتشو رضا، بحسب ما نقلت عنه وكالة «فرانس برس» الأسبوع الماضي، «إننا لن نكون أول من يطلق النار ولا أول من يفشل». وقبل ساعات من إعلان رئيس الوزراء، قال المسؤول الكبير في تيغراي، ووندیمو أسامنيو، للوكالة، إن الحكومة الفيدرالية تحشد القوات على الحدود الجنوبية لتيغراي، مضيفاً «عندما يتعلق الأمر بالتعبئة العسكرية، فهذا ليس لعب أطفال. هذا يمكن أن يطلق حرباً شاملة».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

تداعيات أفريقية

يشعر مراقبون بقلق بالغ منذ أشهر نتيجة لتصاعد التوترات في إثيوبيا وآثارها على منطقة القرن الأفريقي. وقال تقرير لمعهد الولايات المتحدة للسلام إن تقسيم إثيوبيا «سيكون أكبر انهيار للدولة في التاريخ الحديث، ومن المرجح أن يؤدي إلى صراع جماعي بين الأعراق والأديان وأزمتين إنسانية وأمنية على مفترق طرق أفريقيا والشرق الأوسط، على نطاق من شأنه أن يلقي بظلاله على الصراعات في جنوب السودان والسودان والصومال واليمن».

تقرير

ضغوط على المرشحات لانتخابات الأردن

أظهرت دراسة مسحية تعرّض مرشحات لانتخابات الأردن التشريعية لضغوط اجتماعية من أجل سحب ترشيحهن، وسط انتقادات للنظام الانتخابي، الذي يمنع التنافس

عمان ـ **العربي الجديد**

أظهرت دراسة مسحية، استهدفت أكثر من ثلث النساء المرشحات لانتخابات مجلس النواب الأردني الـ19، المقرر إجراؤها في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، ونشرت نتائجها أمس الأربعاء، أن 46 في المائة منهن تعرضن لضغوط لمنع ترشحهن، سواء من عشيرة المرشحة نفسها أو عشيرة زوجها. وأجرى تحالف «عين على النساء لمراقبة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي»، والذي تقوده جمعية معهد تضامن النساء الأردني «تضامن»، الدراسة.

وتبين، بموجبها، أن هذه الضغوط تصبّ في اتجاه عدم ترشح النساء لصالح الذكور. كما مورست على المرشحات ضغوط للانسحاب من الترشح، كان أبرزها التنمر الإلكتروني وخطاب الكراهية القائم على الجنس وعلى مظهرهن.

وأفادت الدراسة بأن 91 في المائة من المرشحات اتخذن قرار الترشح من تلقاء أنفسهن، لقناعة بأهمية دور النساء في المشاركة في إدارة الشأن العام، فيما اتخذ قرار الترشح لـ9 في المائة منهن من قبل أشخاص آخرين، فمنهن من ترشحت بطلب من الزوج أو الأهل، ومنهن من ترشحت بطلب من الحزب السياسي الذي تنتمي له. وترشحت أخريات بطلب من مرشحين آخرين، لضمّهن إلى القوائم الانتخابية، مع التكفل بكافة المصاريف، بما فيها الدعاية الانتخابية.

ووفق الهيئة المستقلة للانتخاب، بلغ عدد القوائم النهائية المرشحة للانتخابات بعد تسجيل الانسحابات 294 قائمة، وعدد المرشحين داخل هذه القوائم 1674 مرشحاً، منهم 1314 ذكور، و360 إناث.

واستهدفت الدراسة 36 في المائة من المرشحات، في كافة الدوائر الانتخابية الـ23، للتعرف إلى التوجهات والتحديات التي رافقت عملية ترشحهن، ومواقف الأسرة والمجتمع من ذلك. وأشارت الدراسة إلى أن 46 في المائة من المرشحات كانت لديهن تجارب انتخابية سابقة، ما بين النيابية والبلدية واللامركزية، وأن 23 في المائة منهن قد نجحن سابقاً في الانتخابات للمجالس المختلفة، و77 في المائة منهن لم يحالفهن الحظ. كما أفادت الدراسة بأن 54 في المائة من المرشحات ليس لديهن أي خبرات أو تجارب انتخابية سابقة.

وأظهرت الدراسة أن 52 في المائة من المرشحات غير راضيات عن النظام الانتخابي الحالي، وهو نظام القائمة النسبية المفتوحة. وبرأيهن فإنه لا يوفر فرص تنافسية متساوية لكل من الذكور والإناث، كونه نظاماً يحد من قدرة النساء على التنافس ويعزز العشائرية. كما يكرّس صورة شكلية للنساء في القوائم لا وزن لها، لغايات الحصول على مقعد الكوتا أو لجلب المزيد من الأصوات للقائمة ذاتها. ولا يسمح لهن هذا النظام، من الناحية العملية، الفوز بالمقاعد التنافسية. واقترحن الأخذ بنظام القائمة النسبية المغلقة، مع الالتزام بالتمثيل المتوازن أفقياً وعامودياً.

وذكرت إحدى المرشحات للانتخابات النيابية 2020 بأنها كانت قد ترشحت للانتخابات النيابية قبل أربعة أعوام، إلا أنها انسحبت بعدما قام زوجها بتهديدها بالطلاق، ولكن رغم انسحابها فقد نفذ الزوج تهديده. ويؤكد هذا الأمر مجدداً أن الأردنيات يواجهن تحديات كبيرة لدى مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية، ما يؤثر سلباً على حياتهن وعلى حياة أسرهن، وأن بعضهن قد يرضخن للضغوط. وواجهت 48 في المائة من المرشحات، بحسب الدراسة، تمييزاً في حملاتهن الانتخابية. وتنوعت وتعددت أشكاله، منها استبعادهن من بعض النشاطات الدعائية كاللقاءات والحوارات والمناظرات والبرامج الإعلامية، إلى جانب التنمر الإلكتروني الممارس على مواقع حملاتهن الإلكترونية. ويضاف إلى ذلك التعليقات السلبية على صورهن ومظهرهن ولباسهن، والتحريض على عدم التصويت لهن، والتحذير من إمكانية حصولهن على المقاعد التنافسية.

وأكدت 49 في المائة من المرشحات أن نساء يقدن حملاتهن الانتخابية، لا سيما من الأقارب، فيما يقود رجال حملات 51 في المائة منهن. وتعتمد المرشحات الحزبيات على أحزابهن لإدارة حملاتهن الانتخابية. وتعتقد 63 في المائة من المرشحات أن لديهن فرصاً للفوز بالمقاعد التنافسية، مقابل 37 في المائة منهن لا يعتقدن بإمكانية الفوز.

■ التباين بين #ترامب و#بايدن هو في الشؤون الداخلية لـ #أميركا، أما السياسة الخارجية فهي ثابتة وفق دراسات وبحوث استراتيجية ومصالح أميركا... ولذلك ما نسمعه من أن هذا المرشح أفضل من ذاك كلام فارغ.

■ أكبر الخاسرين في الانتخابات الأميركية هي مؤسسات #استطلاع_الرأي التي أثبتت فشلها... أما #ترامب فقد أظهر قوة وصلابة حشر من خلالها تلك المؤسسات وكذلك وسائل الإعلام ومعظم الطبقة السياسية في الزاوية بغض النظر عن فوزه أو خسارته... #الانتخابات_الأميركية

■ #ترامب كشف وعرّى نصف أجسام النظم العربية في الأربع سنوات الماضية، وأتمنى أن ينجح في الدورة القادمة حتى ينزع عنهم ورقة التوت ويتعروا جميعاً #الانتخابات_الأميركية.

■ #ترامب وجه أميركا الحقيقي بلا مكياج... فلا ديمقراطية حقيقية ولا إعلام نزيهاً وإنما بلطجة وعربدة... في حال خسر #ترامب سنجد #أميركا في صورة أخرى تعم بها الفوضى والانقسام وقد يصل الأمر للاقتتال.

■ بين بايدن وترامب، أنا مع التدقيق الجنائي المالي. #الانتخابات_الأميركية #لبنان_ينتفض #لبنان

■ نأمل أن يتحمس #الشعب_اللبناني للانتخابات النيابية كما يتحمس للانتخابات الأميركية. نعول كثيراً منذ الآن على القوى التغييرية في لبنان لبدء مسيرة تغيير القوى المسيطرة على السياسة منذ ثلاثة عقود. #لبنان #الانتخابات_اللبنانية #كلن_يعني_كلن

■ أميركا أعظم دولة بالعالم... بينطر المواطنون لآخر لحظة لمعرفة من سيكون رئيس البلاد. عنا بلبنان منعرف من قبل الانتخابات بأشهر. بلد متقدم. #لبنان

■ #العراق التعليم الإلكتروني فشل في فشل. ليس مفيداً #نناشد_الكاظمي_بإلغاء_التعليم_الإلكتروني

■ الله يساعد الأميركان.. التزوير حالياً قائم على قدم وساق.. وأشد ما أخشاه أن يتم حرق الصناديق مثل كل انتخابات في #العراق عفواً أقصد أميركا.